WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

@Tafsircenter

تأصيل علم تجزئة القرآن الكريم

د. محمود عبد الجليل روزن

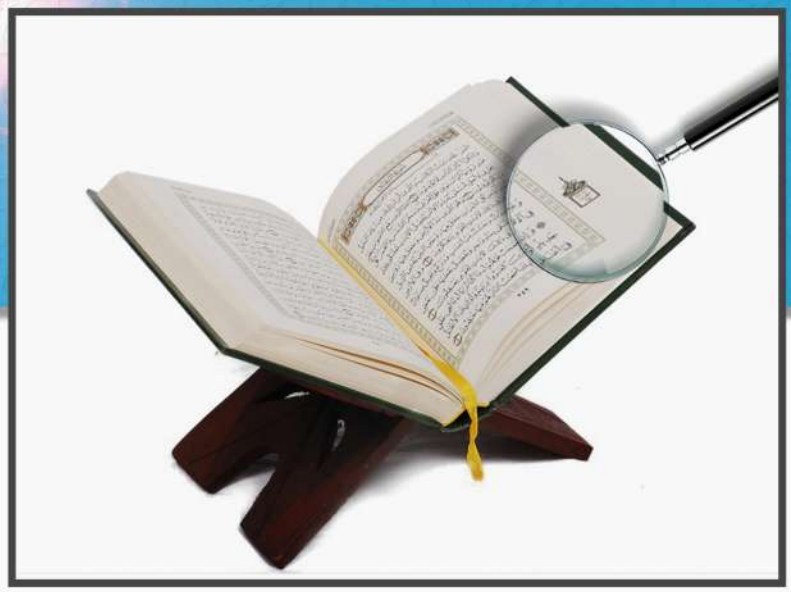

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

WWW.QURANONLINELIBRARY.COM

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

المكتبة العالمية لكتب التجويد والقراءات علي الشبكة العنكبوتية

ملخص البحث:

عُقِد هذا البحث لمحاولة التأصيل لعلم تجزئة القرآن الكريم؛ كعلمٍ مستقلٍّ من علوم الكتاب الأجَلّ. والمُطَّلع على كيفية معالجة الباحثين لبعض القضايا الجدليّة المتعلّقة بتجزئة القرآن الكريم لا يُخطئ ملاحظة الخلط الشديد بين حيثيات علوم القرآن المختلفة؛ كعلم القراءات وعلم الرسم وغيرهما، وهل التجزئة من اختصاص علماء القراءات بمعناها الخاصّ، أم علماء رسم المصحف، أم علماء الوقف والابتداء والتفسير، أم علماء التحفيظ، أم غير ذلك. وهو مظهرٌ من مظاهر الاضطراب في الفصل بين حيثيات تلك العلوم، وانعكاسٌ لعدم التعامل مع علم تجزئة القرآن الكريم كعلمٍ مستقلٍّ من علوم القرآن له حيثيةٌ تُباين غيره من علوم القرآن، وتتقاطع مع بعضها في مسائلَ قَلَّت أم كثرت. إنَّ تأصيل علم تجزئة القرآن الكريم كفيلٌ -في تقدير الباحث- بحلِّ كثير من الإشكالات، والوصول إلى الحُكْم الفَصْل في تلك القضايا الجدليّة. والأهم من ذلك: فإنَّه كفيلٌ بإثراء علوم القرآن، وإعادة ترسيم حدودِ بعضها، وتوسيع مساحات الاختصاص لبعضها الآخر.

وانطلاقًا من ذلك؛ حدَّد البحثُ المقصودَ بعلم تجزئة القرآن الكريم، وبيَّن موضوعه، وثمرته، وحُكمه، وحرَّر مجالاتِه، ورسَّم الحدود بينه وبين غيره من العلوم في دائرة علوم القرآن الكريم؛ مبيِّنًا ما بينه وبينها من وشائج وأواصر، ومُحقِّقًا أن هذه العلائق وإنْ قويت فإنها لا تشفع لحسبان علم التجزئة برمّته

علمًا تابعًا لعلم من تلك العلوم، بل تبقى العلاقة بينه وبينها كالعلاقة بين بعضها بعضًا في دائرة علوم القرآن الواسعة.

وقد اقترح البحث طائفة من الموضوعات البحثيّة؛ كقضايا ومسائل لعلم التجزئة - يتشكّل بتحريرها القوام الرئيس لمادة هذا العلم المبارك.

المقدمة:

الحمد لله الذي اصطفى من الملائكة رسلًا ومن الناس، وأكمل الرسالات بخير الرسل ﷺ، وختم الأمم بخير أمة أخرجت للناس، وأنزل إليهم الكتاب مُفصَّلًا، فهو حبل الله المتين، وهو النور المبين، والشفاء النافع، والعصمة لمن تمسك به، والنجاة لمن تبعه، لا يعوج فيُقوَّم، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق على كثرة الردِّ. وأشهد أنَّ محمدًا ﷺ منار الهدى، ورِوى الصَّدى، قد بيَّن فشَفى، وبلَّغ فوفَّى.

وبعد؛ فإنَّ من علوم القرآن التي لم تلقَ -في تقديري- ما تستحقُّه من العناية، ولم يُبلَغ بها الغاية: علم تجزئة القرآن الكريم.

والمُطَّلع على كيفية معالجة الباحثين لمسألة جدليَّة متعلِّقة بعلم التجزئة، وهي: «**الاتجاه التقويمي لمواضع الأرباع والأجزاء في المصاحف المخطوطة، وتجويز تحسينها وتطويرها**»؛ لا يُخطئ ملاحظة الخلط الشديد بين حيثيات علوم القرآن المختلفة؛ كعلم القراءات وعلم الرسم وغيرهما، وهل التجزئة من اختصاص علماء القراءات بمعناها الخاصّ، أم علماء رسم المصحف، أم علماء الوقف والابتداء والتفسير، أم علماء التحفيظ، أم غير ذلك.

وما ذلك إلا مظهرٌ من مظاهر الاضطراب في الفصل بين حيثيات تلك العلوم، وقبله: فهو انعكاسٌ لعدم التعامل مع علم تجزئة القرآن الكريم؛ كعلمٍ

مستقلٍّ من علوم القرآن له حيثيةٌ تُباين غيره من علوم القرآن، وتتقاطع مع بعضها في مسائلَ قَلَّت أم كثرت. ولو فُعِل ذلك؛ فإنه -في تقدير الباحث- كفيلٌ بحلِّ كثير من الإشكالات، والوصول إلى الحُكْم الفَصْل في هذه القضية المعلَّقة وغيرها. والأهم من ذلك: فإنَّه كفيلٌ بإثراء علوم القرآن، وإعادة ترسيم حدودِ بعضها، وتوسيع مساحات الاختصاص لبعضها الآخر.

وقد بدأت علاقتي بهذا الموضوع الجليل في أثناء بحثي قضية التجزئة بحثًا موسَّعًا في دراسة بعنوان: «**نظرات في تجزئة القرآن الكريم: الإشكالات والحلول**». وبنهاية تلك الدراسة حَدَا بي حاديان لكتابة هذا البحث الذي أعدُّه مُكمِّلًا لها:

أوّلهما وأهمهما: أنَّه اتَّضح لي من خلال معالجة المادة العلمية التي شكَّلَت قوام الدراسة المشار إليها أنَّ علم التجزئة حقيقٌ بأن يُفرَد كأحد علوم القرآن المستقلَّة، ولـمَّا رُحت أناظر مبادئه الأساسية في ضوء مبادئ العلوم تكاملَتْ أركانها بما يهيِّئُه؛ لأن يكون عِلمًا له حدُّه وحيثيته وموضوعه وثمرته ومسائله. ولـمَّا كانت مُصنَّفات علوم القرآن غير حاسمة في عدِّه علمًا مستقلًّا؛ فقد صار من الضروريّ تحقيق ذلك.

ثانيهما: أنَّ بعض مرتكزات رفض تقويم بعض صور تجزئة القرآن الكريم تستند إلى موقف علماء أجلَّاء متخصصين في بعض علوم القرآن الأخرى؛ على

رأسها القراءات، وهؤلاء يفترضون أنَّ الفصل في هذه القضية حقٌّ لهم دون غيرهم من حيث إنَّهم علماء قراءات، وأنَّ التجزئة قضية قرائية، فإذا قُدِّمت حججٌ وبراهينُ قاطعة بجوازه كان الردُّ الجاهز: ولكن أهل الاختصاص يمنعون، والشيخ فلان من مشاهير القرّاء قال: لا. ونحو ذلك من الردود التي لا تمثِّل حُجَّة في ذاتها؛ بل غايتها أنَّها أقوالٌ يُستدَلُّ لها، ولا يُستدَلُّ بها في مقابلة الحُجَّة والبرهان.

ومع أنَّه يكفينا في ردِّ هذه الأقوال أن نقول لهم: إنَّ فلانًا وفلانًا -وهم أيضًا من جلَّة علماء القراءات- قد أجازوا ما منعه الأوَّلون، بل دَعَوا إليه، ونافحوا عنه، فصار قول الرجال في مقابل قول الرجال، فلا مناص إذن من المصير إلى فحص الحجج وتقويمها بعيدًا عن الأسماء = فمع أنه يكفينا قولُ ذلك؛ فإنَّ تحديد مَن هُم أهل الاختصاص للحُكم والفصل في مسائل التجزئة يعالج القضية من أساسها، ولا يُبقي في نَفْس المنصِف منها شيئًا.

ولـمَّا كان هذا الموضوع -على أهميته- لم يُكتب فيه -في حدود علمي واطّلاعي- على النحو اللائق؛ فقد أنشأتُ هذه الورقة لهذا الغرض الجليل، والمقصد النبيل، سائلًا المولى -عز وجل- التوفيق وتهيئة الرَّشَد، وحسن المَدَد.

وقد انتظم الموضوع بعد هذه المقدمة الموجزة في **تمهيد** من ثلاثة مطالب لمعنى التجزئة والمصطلحات القريبة منها، واستعراضٍ تاريخيٍّ لمنشأ التجزئة، وواقع تناولها في المصنّفات، والأسباب المقترحة لعدم وضوح تعامل الأوَّلين معها كعلمٍ متمايز.

وبعد ذلك انتظم البحث على أربعة مباحث:

المبحث الأول: علم تجزئة القرآن الكريم؛ حيثيته ومفهومه، والحاجة الداعية إليه.

المبحث الثاني: علم تجزئة القرآن الكريم؛ الاستمداد والعلائق.

المبحث الثالث: مجالات تجزئة القرآن الكريم.

المبحث الرابع: نظرة في المعايير التي قامت عليها تجزئة القرآن الكريم.

ثم خُتِم البحث بخاتمة وافية بأهمّ ما توصَّل إليه من نتائج، مشفوعةً ببعض التوصيات.

***

تمهيد:

المطلب الأول: معنى التجزئة في اللغة والاصطلاح:

الجزءُ في تجزئة السهام: بعضُ الشيء، يقال: جَزَّأْتُه تَجزِئةً، أي: جعلتُه أجزاءً. وأجْزأتُ منه جزءًا، أي: أخَذْتُ منه جُزْءًا وعزلتُه. والاجتزاء: الاكتفاء بالشيء. يقال اجتزأت بالشيء اجتزاء: إذا اكتفيت به. وأجزأني الشيء إجزاءً: إذا كفاني[(١)].

وقال الجعبري: الجزءُ لغةً: البعضُ، فكلُّ بعضٍ من القرآن سورةً أو آيةً أو كلمةً يُسمَّى جزءًا. واصطلاحًا: بعضٌ مساوٍ لقسيمه[(٢)].

وقد يبدو أنَّ كلام الجعبري ينقض أوَّلُه آخرَه وآخرُه أوَّلَه إن انصرف الذهن إلى ظاهره؛ إذ يُفهم من المساواة أنَّها مساواة كمِّيَّة لا محالة، ومعلومٌ أنَّ سور القرآن لا تتساوى كمِّيًّا في عدد الحروف والكلمات، فأقصر سورة وهي سورة الكوثر تبلغ عشر كلمات، وأطول سورة وهي سورة البقرة تبلغ ٦١١٧ كلمة[(٣)]، فالثانية أطول من الأولى بأكثر من ستّمائة ضعف.

---

(١) انظر: العين، للخليل (٦/ ١٦٣)، ومعجم مقاييس اللغة، لابن فارس (١/ ٤٥٥).

(٢) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص٦٤، ٦٥).

(٣) وَفق إحصاء منهجيٍّ قام به الباحث وفريقه، كما هو مبيَّن في بحث: «نظرات في تجزئة القرآن الكريم: الإشكالات والحلول».

ولكن يمكن أن يُوجَّه كلام الجعبري إلى أنَّه يعني أنَّ كلَّ جزءٍ منها وَحدة مكافئة لقسيمتها باعتبار أساس التجزئة، فسورة البقرة تمثل قسمًا واحدًا باعتبار السور، وكذا سورة الكوثر تمثِّل قسمًا واحدًا باعتبار السور، فهما متكافئتان بهذا الاعتبار، ولفظة: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤ كوفي وشامي] آية، وآية المداينة آية، فهما متكافئتان بهذا الاعتبار، ويصحُّ أن يقال إنهما قسيمتان. فالقرآن يشتمل على ١١٤ سورة، كلٌّ منها قسيمة للأخرى، ويشتمل على ٦٢٣٦ آية على العدّ الكوفيّ، كلٌّ منها قسيمة للأخرى، ويشتمل على ٧٧٤٣٣ كلمة، كل منها قسيمة للأخرى، بغضّ النَّظر عن أطوال السور والآيات والكلمات في كلِّ ذلك.

وكلُّ تجزئة قامت على معيارٍ واضحٍ، فجزَّأت القرآن أجزاءً في ضوء هذا المعيار؛ فإنَّ كلَّ جزء منها قسيمٌ لسائر الأجزاء ومكافئٌ له.

معنى الحزب والتحزيب:

الحِزْبُ: الوِرْدُ وزنًا ومعنًى، وهو النَّوْبةُ في وُرُود الماء[١]، والحِزْبُ: النَّصِيبُ، يُقَال: أعْطِنِي حِزْبِي من المال أَي حَظِّي ونصيبي[٢]. والحِزْبُ: ما يجعله الرجلُ على نفسه من قراءة وصلاة[٣].

---

(١) قال السخاوي: «والوِرْدُ: أظنه من الوِرْد الذي هو ضد الصّدَر؛ ولأنّ القرآن يروِي ظمأ القلوب». جمال القراء وكمال الإقراء، لعَلم الدين السخاوي، (ص٢١٣).

(٢) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/ ٢١٧).

(٣) تهذيب اللغة، للأزهري (٤/ ٣٧٤)، ولسان العرب، لابن منظور (٢/ ٤٢٠)، وتاج العروس (٢/ ٢٦١).

فالتحزيب هو: تقسيم القرآن أحزابًا، فيقرأ كلَّ يومٍ حِزبًا منها؛ ليُتمَّ ختمتَه في مُدَّة معيَّنة، ثم يعودُ من أوَّلِه.. وهكذا.

والمعنى الذي تدور حوله لفظة الحزب هو التجمُّع، قال ابن فارس: «الحاء والزاء والباء أصلٌ واحد، وهو تجمُّع الشيء. فمن ذلك الحزب الجماعة من الناس... والطائفة من كل شيء حزب؛ يقال: قرأ حزبه من القرآن»[(١)].

وقال في العين: «وتحزَّب القوم: تجمَّعوا. وحزَّبتُ أحزابًا: جمعتهم. والحزب: أصحاب الرجل على رأيه وأمره»[(٢)]. وقال ابن دريد: «وتحازب القَوْمُ: إِذا مالَأَ بَعضُهم بَعْضًا»[(٣)].

ولعلَّ الفرق الدقيق بين مصطلح التحزيب والتجزئة: أنَّ لفظ الحزب أَوْشى بوحدة الناتج المجزَّأ واجتماعه بعد تجزيئه، ومصطلح الجزء أوشى بأنَّه قطعة مُكتفًى بها من قطعة أكبر، فالحزب بالنظر لحال الكائن بعد التحزيب، والتجزئة بالنَّظر لحال الكائن قبلها. والله أعلم.

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٢/ ٥٥).

(٢) العين، للخليل (٣/ ١٦٥).

(٣) جمهرة اللغة، لابن دريد (١/ ٢٧٦).

معنى الوِرد:

الوِرْدُ: وِرْدُ القومِ الماءَ، والوِردُ: الماءُ الَّذِي يُورَد، والوِرد: الإبلُ الواردةُ، يقال: وَرَدَت الإبلُ والطير هذا الماءَ وِرْدًا، ووردَتْه أَوْرادًا، وإنما سُمِّي النصيبُ من قراءة القرآن وِردًا من هذا[١]. فوِرْدُ القارئ: النصيب من قراءة القرآن؛ لأنه يجزِّئه على نفسه أجزاءً، فيقرؤه وِردًا وردًا[٢].

قال السخاوي: «والوِردُ أظنُّه من الوِرْد الذي هو ضد الصَّدَر، ولأنّ القرآن يروِي ظمأ القلوب»[٣].

وهذه نكتة بديعة، فكما أنَّ الماء حياة الدوابّ والطير، فالقرآن حياة القلوبِ، وكما أنَّ في حرمان الأبدان من ورود الماء هلاكها وذهاب قوّتها، ففي حرمان القلوب من أوراد القرآن هلاكها وذهاب قوّتها على الاهتداء والاستبصار.

والفرق الدقيق بين الوِرد من جهة والحزب والجزء من جهة أخرى: أنَّ الوِردَ يشير إلى النَّوْبَة في الوُرود والقيام بالجزء أو الحزب صلاةً أو قراءةً أو استماعًا أو مدارَسةً أو حفظًا أو تعاهدًا أو غيره، وإلى المداومة على ذلك. ولا

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (١٤/ ١١٦- ١١٧).

(٢) العين، للخليل (٨/ ٦٦).

(٣) جمال القراء، للسخاوي (ص٢١٣).

يُستفاد معنى النَّوْبة والمداومة على الوُرود المرة بعد المرة من مجرَّد الوضع اللغوي لكلمتي الحزب أو الجزء. والله أعلم.

ومهما يكن من أمرٍ؛ فالتعبير عن الوِرد اليوميّ بالجزء أو الحزب سائغٌ مستخدَمٌ مطروق في كلام السلف رضي الله عنهم.

المطلب الثاني: منشأ التجزئة؛ نظرة تاريخية:

لـمَّا كان المُصلِّي والقارئ والمستمع والحافظ لا يستطيعون أن يجعلوا القرآن الكريم وِردًا واحدًا، وقد خفَّف الله تعالى عليهم بقوله: ﴿فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠]؛ فقد دعت الحاجة إلى تحزيب القرآن على أوراد؛ لتوافِق نشاط القارئ والمستمع والمتعلّم والمتدبّر، وتناسب طَوْق الحافظ.

وقد كانت الحاجة إلى التجزئة موجودة منذ اكتمال نزول القرآن واستقرار تأليفه على الصورة التي بين أيدينا، وهو ما حصل مع نزول آخر آية في القرآن الكريم ووضعها في موضعها من سورتها. فالنبيُّ ﷺ والصحابة الكرام رضي الله عنهم كانوا أقومَ الناس بالقرآن الكريم صلاةً وتلاوةً وحفظًا، وكان النبي ﷺ يُرشد أصحابه إلى تحزيب القرآن الكريم، وهو ما توارثوه في الصدر الأول وبعد وفاة النبي ﷺ، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ القرآن الكريم لم يكن قد اكتمل نزوله إلا قُبيل وفاة النبي ﷺ بقليل.

وقد كانوا يُحزِّبونه في الصدر الأول بالسُّور الكاملة في أوراد التعاهد، واشتهر عنهم ورد السبعة؛ أيْ ختمة كلَّ أسبوع، فعن أوس بن حذيفة رضي الله عنه، وفيها أنَّ النبي ﷺ قال: «إنه طرأ عليَّ جزئي من القرآن، فكرهت أن أجيء حتى أُتمَّه». قال أوس: سألتُ أصحاب رسول الله ﷺ كيف يحزِّبُون القرآن؟ قالوا: ثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل وحده[1].

وفي بعض رواياته: «فقلتُ: كيف كان النبي ﷺ يُحزِّب القرآن؟»، قال الطحاوي: «في حديث وكيع الذي قد رويناه في هذا الباب من أحاديث أوس بن حذيفة حرفٌ يجب أن يوقف عليه، وهو قوله فيه: «فقلت: كيف كان النبي ﷺ

(١) أخرجه أبو داود (ح١٣٩٣)، وضعفه الشيخ الألباني. وثلاث سور: البقرة وآل عمران والنساء. وخمس سور: المائدة والأنعام والأعراف والأنفال والتوبة. وسبع سور: يونس وهود ويوسف والرعد وإبراهيم والحجر والنحل. وتسع سور: بنو إسرائيل (الإسراء) والكهف ومريم وطه والأنبياء والحج والمؤمنون والنور. وإحدى عشرة سورة: من سورة الفرقان إلى سورة يس. وثلاث عشرة سورة من سورة (والصافات) إلى سورة (الحجرات). والمفصل من سورة (ق) إلى سورة (الناس). وقد جمعه بعض النبهاء بقولهم: «فمي بشوق»؛ الفاء من (الفاتحة)، والميم من (المائدة)، والياء من (يونس)، والباء من (بني إسرائيل)، والشين من (الشعراء)، والواو من (والصافات)، والقاف من (ق). ولم يعدُّوا الفاتحة لأنها تُقرأ في كلِّ وردٍ مرارًا، وإن كان الحُفّاظ اعتبروها لما جمعوا أوائل حروف السور من أول كلِّ حزب في قولهم: «فمي بشوق»، وهو وِرْد السَّلف، وأكثر ما نُقِل من حالهم أنَّهم كانوا يختمون -في العادة- كلَّ سبعة أيّام.

يحزِّب القرآن؟» ففي ذلك إضافة تحزيبه إلى رسول الله ﷺ وفي حديث غيره مما رجع إلى حديث أوس بن حذيفة؛ قال أوس: «فسألتُ أصحاب رسول الله ﷺ: كيف تحزبون القرآن؟» فأضاف التحزيب إليهم لا إلى رسول الله ﷺ، والله أعلم كيف الحقيقة في ذلك، وإياه نسأله التوفيق»[(١)].

ومهما يكن من أمر؛ فهناك أحاديث دالَّةٌ على أنَّ النبي ﷺ كان يقرأ كلَّ يوم وردًا مُعيَّنًا ثابتًا من القرآن الكريم، وورث الصحابة رضي الله عنهم ميراثَه ذلك.

وأمَّا قراءته في الصلاة، فقد كانت سُنَّتُه فيها أنَّه يبتدئ من أول السورة ويكملها في أغلب أحواله[(٢)].

وقد ظلَّ الصحابة رضي الله عنهم في الصدر على طريقة النبي ﷺ في التحزيب بالسُّور التامَّة في الصلاة والقيام ونحوها، ولكن مع تفاوت الهمم، واختلاف المكنة؛ فقد كان بعضهم يختم في أسبوع وبعضهم في ثمان ليالٍ، وبعضهم في عشرٍ، وبعضهم في شهر وغير ذلك مما صحَّ عنهم.

وكانوا يُوقّتون للأئمة في قيام رمضان؛ فروي أن عمر رضي الله عنه جمع القراء في رمضان فأمر أخفَّهم قراءة أن يقرأ ثلاثين آية وأوسطهم خمسًا وعشرين،

(١) شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٣/ ٤٠٢).

(٢) انظر: صفة صلاة النبي، للألباني (ص١٠٣).

وأثقلهم قراءة عشرين[١]. وعن الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أمَر أُبيًّا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فأمَّهم في رمضان، فكانوا ينامون ربع الليل ويقومون ربعيه، وينصرفون برُبعٍ لسحورهم وحوائجهم، وكان يقرأ بهم خمس آيات وست آيات في كل ركعة، ويصلي بهم ثمانيةَ عَشَر شفعًا يُسلِّم في كل ركعتين، ويُروِّحُهم قدر ما يتوضأ المتوضئ ويقضي حاجته[٢].

وكانوا يحدّدون أوراد الحفظ بالآيات: ثلاث آيات بثلاث آيات وخمس آيات بخمس آيات وعشر آيات بعشر آيات ونحو ذلك، فعن أبي نضرة العبدي قال: كان أبو سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يُعلِّمُنا القرآن خمس آيات بالغداة، وخمسًا بالعشيّ، ويُخبر أن جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نزل بالقرآن خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ[٣].

وعن أبي العالية، قال: «تعلَّموا القرآن خمس آيات خمس آيات، فإن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأخذه خمسًا خمسًا»[٤].

---

(١) مختصر قيام الليل، للمروزي (ص٢٢٣).

(٢) مختصر قيام الليل، للمروزي (ص٢٢٣).

(٣) تاريخ دمشق (٢٠/ ٣٩١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١١٧ برقم ٢٩٩٣٠).

وعن إسماعيل بن خالد، قال: «كان أبو عبد الرحمن يُعلِّمنا خمسًا خمسًا»[(١)]. وقال: قرأتُ على أبي عبد الرحمن، فلما بلغتُ العَشْرَ قال: «حسبك؛ هذا عَشْر». قال سويد: وكان يُقرئهم عَشْرًا عَشْرًا[(٢)].

وأوضح منه قول ابن أبي خالد: كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس عشرين بالغداة وعشرين بالعشي، ويعلمهم أين الخمس والعشر، وكان يُقرِئنا خمسًا خمسًا[(٣)]. فنصَّ على أنَّه كان يُعلِّمهم أيضًا مواضع الخموس والعشور.

والظاهر أنَّ أبا عبد الرحمن السُّلميّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يبتكر هذه الطريقة، بل ورثها عن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، فعنه أنَّه قال: «حدّثَنا من كان يُقرِئنا من أصحاب النبي ﷺ أنهم كانوا يقترئون من رسول الله ﷺ عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل. قالوا: فعَلِمْنا العلم والعمل»[(٤)].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ١١٧ برقم ٢٩٩٣١).

(٢) البيان في عدّ آي القرآن (ص٣٤).

(٣) السبعة في القراءات (ص٦٩)، والمستغفري في الفضائل (ص٣٢١ برقم ٣٥٩).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٣٨/ ٤٦٦ برقم ٢٣٤٨٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥/ ٤٣٦ برقم ٣٠٥٤٩)، وابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٧٤)، وحسَّنه محقِّقو المسند.

ويُستأنس له بقول ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «كنّا إذا تعلَّمنا من النبي ﷺ عشر آيات من القرآن، لم نتعلَّم من العشر التي نزلت بعدها حتى نعلم ما فيه». قيل لشريك: مِن العملِ؟ قال: «نعم»[(١)].

وقال رضي الله عنه: «كان الرجل منّا إذا تعلَّم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهنَّ والعمل بهنَّ»[(٢)].

وعن أبي العالية قال: قال عمر رضي الله عنه: تعلموا القرآن خمسًا خمسًا؛ فإن جبريل عليه السلام نزل بالقرآن على النبي ﷺ خمسًا خمسًا. قال عليّ بن بكار (أحد رواة الأثر): قال بعض أهل العلم: مَن تعلَّم خمسًا خمسًا لم يَنْسَهُ[(٣)].

فهو منهج أخذه الصحابة رضي الله عنهم وورثه التابعون.

ولعلَّ تحديدهم لأوراد الحفظ بالخمس والعشر ونحوهما هو الباعث على ابتكار تجزئة الخموس والعشور.

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (ح٢٠٩٩)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يُخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١١٩ برقم ٥٤٩٥)، وفي شعب الإيمان (٢/ ٣٣٠ برقم ١٩٥٣).

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ٧٤)، وسنده صحيح.

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٣١ برقم ١٩٥٩)، وأخرج من رواية وكيعٍ عن خالد بن دينار عن أبي العالية موقوفًا عليه؛ قال خالد بن دينار: قال لنا أبو العالية: خمسَ آياتٍ خمسَ آياتٍ؛ فإن النبي ﷺ كان يأخذه من جبريل خمسًا خمسًا. وقال البيهقي: خالف وكيعًا في رفعه إلى عمر رضي الله عنه ورواية وكيع أصحُّ.

وبعد ذلك جمع الحجَّاجُ بن يوسف (ت ٩٥هـ) القرّاءَ والحُفَّاظَ والكُتَّابَ، وطلب منهم عدَّ حروف القرآن، فعدُّوه له وبيّنوا النِّصفَ منه والثُّلُثَ والرُّبُعَ والخُمُسَ والسُّدُسَ والسُّبُعَ والثُّمُن والتُسع والعُشْر؛ على خلاف في الروايات في تحديد مواضعها[١]. قالوا: وكان الحجَّاج يقرأ كلَّ يوم رُبُع القرآن[٢].

وبالجملة؛ فقد أحصوا أجزاء القرآن على الكسور التسعة على عدد الحروف وعدد الكلمات، ثم اشتهرت أجزاء ثلاثين كفكرة لموافقتها عدد أيام الشهر، وموافقتها طَوْقَ معظم المسلمين في ختم القرآن الكريم، ممن تقصر بهم هممهم عن التزام ورد السبعة.

ثمَّ لعلَّهم فرَّعوا عليه أجزاء ستين بقسمة كلّ جزء من أجزاء ثلاثين إلى قسمين، ولعلَّ الذين فعلوا ذلك أرادوا أن يُخصّصوا وِردًا لليل وآخر للنهار. والله أعلم.

هذا، وقد استحب الداني (ت ٤٤٤هـ) أن يُجعَل منتهى مقدار العرض في الإقراء جزءًا من أجزاء ستين، قال: «وأستحب للمتصدرين ألا يأخذوا في

---

(١) انظر: كتاب المصاحف، لابن أبي داود (ص٢٧٦ فما بعدها)، والبيان في عدّ آي القرآن، للداني (ص٧٤، ٧٥)، وجمال القراء، للسخاوي (ص٢١٥ فما بعدها)، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٤٩- ٢٥٠). وانظر: تحزيب القرآن في المصادر والمصاحف، للدكتور غانم قدوري (ص٢٥٩).

(٢) البيان في عدّ آي القرآن، للداني (ص٣٠١).

العرض أَزْيَدَ من جزء من أجزاء ستين، فإنَّ ذلك عندي نهاية الأخذ، فإن أخذوا دون ذلك فهو أحبُّ إليَّ، وذلك على ما يرونه من حفظ القارئ وتجويده وحذقه، وموضع لبِّه وفهمه وفطنته»[(١)].

وقال الجعبري: «أجزاء ستين، وهي أنصاف الثلاثين للعرض على أئمة الأداء»[(٢)].

وقال في أجزاء مائة وعشرين: «وهي أنصاف الستين، وأرباع الثلاثين؛ لتجريد القرآن والروايات على شيوخ الإقراء»[(٣)].

وقال في أجزاء مائتين وأربعين: «وهي أنصاف مائة وعشرين، وأرباع الستين، وأثمان الثلاثين؛ لتجويد القرآن على الشيوخ، ولجمع مفردات القراءات والروايات والطرق عليهم»[(٤)].

هذا، وقد نشأت تجزئة أخرى موازية للتجزئة بالكلمات والحروف راعت المعاني، وهي تجزئة الركوعات. ومصطلح الركوع في تجزئة القرآن الكريم يُعبّر عن القدر المُوقَّت قراءته في ركعة على ما ذهب إليه واضعوه. وقد عرّفه

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، للداني (٢/ ٢٦٣).
(٢) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١٠٧).
(٣) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١١٧).
(٤) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١٢٦).

الدكتور عبد القيوم السندي -بعد أن ذكر أنَّه لم يقف له على تعريف- بأنّه عبارة عن مقطع معين من الآيات القرآنية -دون تحديد- لمعرفة مقدار ما قرأه القارئ في الصلاة أو خارجها. وقوله: «دون تحديد» لأن مقدار ما يجزئ من القراءة في الصلاة بعد الفاتحة هو إمّا آية طويلة أو ثلاث آيات قصار أو قدر أقصر سور القرآن كسورة الكوثر أو آيتان متوسطتان(١).

ومنشأ تجزئة الركوعات قديم نسبيًّا، فقد قال السرخسي (ت ٤٨٣هـ): «وحُكي عن القاضي الإمام عماد الدين -رحمه الله تعالى- أن مشايخ بخارى جعلوا القرآن خمسمائة وأربعين ركوعًا، وعلَّموا الختم بها؛ ليقع الختم في الليلة السابعة والعشرين، رجاء أن ينالوا فضيلة ليلة القدر، إذ الأخبار قد كثرت بأنها ليلة السابع والعشرين من رمضان. وفي غير هذه البلدة المصاحف مُعلَّمة بالآيات، وإنما سموه ركوعًا على تقدير أنها تُقرأ في كل ركعة»(٢).

وقد رجَّح الدكتور السندي أن يكون المصطلح المذكور قد نشأ في أواخر القرن الثالث الهجري أو أوائل القرن الرابع الهجري، واستُعمل في المصاحف منذ تلك الأيام في مدن بخارى وما وراء النهر وفي مصاحف تركيا ومصاحف

(١) مصطلح الركوع في المصاحف: مدلوله، نشأته، أقوال العلماء فيه، للدكتور عبد القيوم السندي، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية، ع(٢٤)، ١٤٣٧هـ (ص٣٥).

(٢) المبسوط، للسرخسي (٢/ ١٤٦).

شبه القارة الهندية ثم تُرك العمل به في تركيا بعد الخلافة العثمانية، وبقي العمل به في مصاحف الهند وباكستان وأفغانستان وما حولها من البلاد[١].

وسبب نشأة المصطلح فيما ذكر الشيخ السندي عن الشيخ المقرئ رحيم بخش أنَّ مشايخ بخارى من الحنفيّة رأوا حاجة الناس لمعرفة مقدار القراءة في التراويح، فوضعوا لهم عواشر بحيث يركعون على كل عشر آيات، وبهذا يختمون في الشهر مرة واحدة حسب السُّنة؛ لأنّ عدد ركعات التراويح عشرون ركعة يوميًّا، فتكون ستّمائة ركعة في الشهر، وعدد آيات القرآن يتجاوز قليلًا ستة آلاف آية. فبقراءة عشر آيات في كل ركعة تحصل ختمة في الشهر. ثم لاحظوا أنَّ تلك العلامات لا تراعي الموضوعات والمعاني، وقد تقع أحيانًا في موضع لا يناسب إنهاء الركعة عليه؛ بل يتحتم إضافة آية أو آيتين إليها ليكتمل الموضوع، كما لاحظوا أنَّه بمراعاة تلك العلامات يحصل ختم القرآن في رمضان في الليلة الأخيرة، وللحصول على فضيلة ليلة القدر يُفضَّل الختم ليلة السابع والعشرين لكثرة الأحاديث الواردة في تحديد تلك الليلة[٢]، ولذلك وضعوا علامات الركوع وقرروا ٥٤٠ ركوعًا.

---

(١) انظر: مصطلح الركوع في المصاحف، للدكتور عبد القيوم السندي (ص٣٩).

(٢) هذا الرأي مبنيٌّ على أمرين لا يخلوان من نظر؛ الأول: تحديد ليلة القدر بليلة السابع والعشرين، والراجح أنَّها تنتقل، وأنها ليست مخصوصة بليلة؛ فضلًا عن أن تكون ليلة السابع والعشرين. فموافقة =

وقد استمرَّ العمل بتجزئة الركوعات إلى يومنا هذا في مصاحف بعض البلدان كباكستان.

المطلب الثالث: تجزئة القرآن الكريم في المصنّفات:

أُفرِدَت أجزاء القرآن بالتصنيف مُبكِّرًا، فلكلٍّ من أبي علي الكسائي (ت ١٨٩هـ)، وأبي عمر الدوري القارئ (ت ٢٤٦هـ) كتاب بعنوان: «أجزاء القرآن»، ولكلٍّ من قتادة السدوسي (ت ١١٨هـ)، ونافع بن عبد الرحمن القارئ (ت ١٦٩هـ) كتاب: «عواشر القرآن»، ولعمرو بن عبيد (ت ١٤٤هـ) كتاب: «أجزاء ثلاث مائة وستين»، وللإمام حمزة الزيات (ت ١٥٦هـ) كتاب: «أسباع القرآن»، ولأبي بكر بن عيّاش (ت ١٩٣هـ) كتاب: «أجزاء ثلاثين»، ولأبي الحسين بن المنادي (ت ٣٣٦هـ) كتاب: «تجزئة القرآن»، ولمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) كتاب: «جزء فيه تعديل التجزئة بين الأئمة في شهر رمضان في قراءة القرآن في الأشفاع»، وله كذلك كتاب: «قسمة الأحزاب»، ولأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) كتاب: «أجزاء القرآن من خمسين ومائة إلى جزأين»، ولبدر الدين التاذفيّ (ت ٧٠٥هـ) كتاب: «القول في معرفة الأحزاب وكلّ ربع جاء في

=

ليلة الختم ليلة القدر من عدمه يبقى أمرًا غيبيًّا لا سبيل للقطع به. والأمر الثاني: أنَّ قيام ليلة القدر وأيّ ليلة أخرى يتحقق بالقيام بما يتيسّر من القرآن، والفضيلة المرجوّة في كلٍّ لا يتوقّف حصولها على أن يكون المقروء ختمة. والله أعلم.

الكتاب»، ولبرهان الدين الجعبري (ت ٧٣٢هـ) كتاب: «الإجزاء في معرفة الأجزاء»، وغير ذلك من الكتب مجهولة المؤلّفين، والكتب المتأخرة عن التأليف عن هذا التاريخ[١].

وليس بين أيدينا من هذه الكتب إلا كتاب الإمام الجعبري (الإجزاء في معرفة الأجزاء)، وقد قال فيه: «فلما دعت الحاجة إلى تجزئة التنزيل، كما دلَّ عليه الدليل؛ تبادرَت إليه أئمة القرآن في كلّ زمان، وتداوله الخلف عن السلف، وها أنا قد أوردتُه على نحو ما تقلدتُه؛ جامعًا شواردَه، شارعًا مواردَه في أوراقٍ قليلة تشتمل على معانٍ جليلة، ورتبته على ثلاثة أبوب؛ الأول: في تجزئة النبي -عليه الصلاة والسلام- والأصحاب، الثاني فيها: باعتبار كسور الحساب، الثالث فيها: بنسبة أوقات الأحقاب، وصدَّرته بمقدمة في عمدة الكتاب»[٢].

وقد ذكر في المقدمة إسناده في التجزئة إلى أبي عمرو الداني، ثم ذكر معنى الجزء والحزب، وسبب التجزئة، ودليل المجزِّئين. وفي ثنايا الكتاب يذكر أغراض أنواع التجزئة التي يُوردها، فمثلًا أجزاء ستين للعرض على أئمة الأداء، وأجزاء مائة وعشرين لتجريد القرآن والروايات على شيوخ الإقراء، وأجزاء

(١) انظر معلومات تلك الكتب وبيان المفقود والمخطوط في قائمة الشيخ السيد عبد الغني مبروك الطنطاوي في مقدمة تحقيقه لكتاب: «الإجزاء في معرفة الأجزاء» (ص٢٧- ٣٧).

(٢) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص٦٢).

مـائتين وأربعـين لتجويـد القـرآن علـى الشـيوخ، ولجمـع مفـردات القـراءات والروايـات والطـرق عليهم، وأجـزاء ثلاثمائـة وسـتين لمـن يريـد عـرض القـرآن -تجويدًا وجمعًا ودراسةً واعتبارًا- وحفظه في سنة.

وأمَّـا المصـنِّفون الـذين أوردوا التجزئـة ضـمن بعـض مصـنّفاتهم، ولـم يفردوها؛ فلعلَّ مِن أقدمِهم الحافظ الداني في كتاب: «البيان في عدِّ آي القرآن»، حيث ختم الكتاب بذكر التجزئة على الكسور المختلفة[(١)]، وهو عمدة مَن جاء بعده؛ كأبي داود سليمان بن نجاح في كتابه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل»[(٢)]، وبرهان الدين الجعبري في كتابه: «الإجزاء في معرفة الأجزاء»[(٣)].

فـإذا يممنـا شـطر المصـنِّفين في علـوم القـرآن؛ لنـرى كيـف ينظـرون إلـى التجزئـة، وهـل يُصـرّحون بعـدِّها علمًـا مسـتقلًّا مـن علـوم القـرآن؛ نجـد أنَّ علـم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) قد جعل تجزئة القرآن أحد الفصول الرئيسة التي بنى عليها كتابه: «جمال القرّاء وكمال الإقراء»، وعنوانه: «تجزئة القرآن»، ذكر فيه معنى الجزء والحزب والوِرد، وذكر نبذة عن منشأ التجزئة، ثم ذكر مواضع

(١) انظر: البيان في عدّ آي القرآن، للداني (ص٣٠٠- ٣٢٠).

(٢) انظر: جزء الدراسة من تحقيق الدكتور أحمد شرشال لكتاب مختصر التبيين لهجاء التنزيل (ص٣٠٥).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق الشيخ السيد عبد الغني للكتاب (ص٢٦).

الأجزاء على الكسور المشهورة؛ متضمِّنًا ذكر بعض فوائد التجزئة[١]. وصنيعه مُوحٍ بأنَّ التجزئة عنده أحد علوم القرآن.

وبوّب أبو الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه: «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» بابًا بعنوان: «ذكر أجزاء القرآن» اقتصر فيه على ذكر الأجزاء على الكسور المختلفة، ولم يذكر منشأه، ولا فوائده، ولا شيئًا من نحو ذلك[٢].

وصرَّح أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البازري (ت ٧٣٨هـ) بعدِّ تسمية الأجزاء علمًا، فقال: «أمّا بعد؛ فهذا كتاب البستان في علوم القرآن قصدت فيه الاختصار مع البيان وجمع الفوائد مع الإتقان، راجيًا بي لي ولمحصليه الغفران، والرحمة من الله والرضوان، ويشتمل على ثمانية أنواع من علوم الكتاب العزيز المسمَّى بالفرقان... ثم عدَّ الثامن: معرفة أجزاء الثلاثين وأخماسها، وأثمانها، وأنصاف أسداسها، وأسباع القرآن، وأرباع الأسباع، وهي أجزاء الثمانية والعشرين، والاختلاف فيها، وعدد كل جزء من الثلاثين»[٣].

وأمَّا الزركشي والسيوطي فلم يتوسَّعا في ذكر تجزئة القرآن الكريم، وظاهر صنيعهما أنَّهما لا يَعُدّانها علمًا مستقلًّا من علوم القرآن، فعقد الزركشي النوع

(١) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي (ص٢١٣- ٢٧٣).

(٢) انظر: فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، لابن الجوزي (ص٢٥٣- ٢٧٧).

(٣) البستان في علوم القرآن، للبازري، مخطوط لوحة ١- ب.

الرابع عشر من أنواع علوم القرآن لمعرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها، وقال: «قال العلماء رضي الله عنهم: القرآن العزيز أربعة أقسام: الطُّوَل والمِئُون والمثاني والمفصّل»[١]. ومن ثم أخذ يبيّن المقصود بها، ثم ذكر أسباع القرآن على عدد الحروف، ثم قال: «وأمّا التحزيب والتجزئة فقد اشتهرت الأجزاء من ثلاثين كما في الرَّبْعات[٢] بالمدارس وغيرها. وقد أخرج أحمد في مسنده وأبو داود وابن ماجه عن أوس بن حذيفة أنه سأل أصحاب رسول الله ﷺ في حياته كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى يختم»[٣]. ثم ذكر أنصاف القرآن بأربعة اعتبارات: آياته، وكلماته، وحروفه، وسوره[٤].

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٤٤).

(٢) رَبْعة المصحف يظهر أنها صندوق كانوا يضعون فيه المصحف مُجزَّأ ثلاثين جزءًا. وهناك ما يشير إلى أنَّهم كانوا يوزّعون هذه الرَّبْعات على القرّاء للميت على القبر أو في المسجد، فيقرأ كلٌّ منهم جزأه، فإذا انتهوا جهروا بتلاوة صيغة الختم. انظر: مضمار الحقائق وسر الخلائق، لابن المظفر (ص٥٨)، والحوادث الجامعة والتجارب النافعة، لابن الفوطي (ص١٤، ٢٥)، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، لشمس الدين ابن طولون (ص٢٤، ٣٠٧)، وسمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، لعبد الملك العصامي (٤/ ٣٦٣)، ونهر الذهب في تاريخ حلب، للغزي (١/ ٢٠٢).

(٣) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٥٠).

(٤) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٥٣).

وأمَّا السيوطي فخلا كتابه من الإشارة إلى التجزئة بهذا المعنى؛ بل قال: «وتقدم عن ابن عباس عدّ حروفه، وفيه أقوال أخر، والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته. وقد استوعبه ابن الجوزي في (فنون الأفنان)، وعدّ الأنصاف والأثلاث إلى الأعشار، وأوسع القول في ذلك فراجعه منه، فإن كتابنا موضوع للمُهمَّات لا لمثل هذه البطالات»[(١)].

وأمَّا الزُّرقاني فقد ذكر التجزئة تحت عنوان فرعي في بحث (المصاحف تفصيلًا) ضمن المبحث العاشر: (في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه وما يتعلَّق به)، وقال فيه: «تجزئة القرآن: كانت المصاحف العثمانية مجردة من التجزئة التي نذكرها، كما كانت مجردة من النقط والشكل. ولما امتد الزمان بالناس جعلوا يَفْتنُّون في المصاحف وتجزئتها عدة تجزِئات مختلفة الاعتبارات؛ فمنهم من قسَّم القرآن ثلاثين قسمًا، وأطلقوا على كل قسم منها اسم الجزء بحيث لا يخطر بالبال عند الإطلاق غيره، حتى إذا قال قائل: قرأتُ جزءًا من القرآن، تبادر إلى الذهن أنه قرأ جزءًا من الثلاثين جزءًا التي قسَّموا المصحف إليها. وجرى على ذلك أصحاب الرَّبْعات إذ طبعوا كل جزء نسخةً مستقلةً، ومجموع النسخ الجامعة للقرآن كله يسمونه رَبْعة، ويوجد من هذا القبيل أجزاء مستقلة بالطبع بأيدي صغار التلاميذ في المدارس وغيرهم.

(١) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (١/ ٢٤٢).

ومن الناس من قسموا الجزء إلى حزبين، ومَن قسموا الحزب إلى أربعة أجزاء سموا كل واحد منها ربعًا.

ومن الناس من وضعوا كلمة (خَمْس) عند نهاية كل خمس آيات من السورة، وكلمة (عَشْر) عند نهاية كل عشر آيات منها، فإذا انقضت خمس أخرى بعد العشر أعادوا كلمة خمس، فإذا صارت هذه الخمس عشرًا أعادوا كلمة عشر، وهكذا دواليك إلى آخر السورة.

وبعضهم يكتب في موضع الأخماس رأس الخاء بدلًا من كلمة خمس، ويكتب في موضع الأعشار رأس العين بدلًا من كلمة عشر. وبعض الناس يرمز إلى رؤوس الآي برقم عددها من السورة أو من غير رقم. وبعضهم يكتب فواتح للسور كعنوان ينوه فيه باسم السورة وما فيها من الآيات المكية والمدنية إلى غير ذلك.

وللعلماء في ذلك كلام طويل بين الجواز بكراهة والجواز بلا كراهة، ولكن الخطب سهل على كل حال ما دام الغرض هو التيسير والتسهيل، وما دام الأمر بعيدًا عن اللبس والتزيد والدخيل. وعلى الله قصد السبيل»[(١)].

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني (١/ ٤٠٩- ٤١٠).

فالذي يظهر من هذا الاستعراض أنَّ تجزئة القرآن لم تعامل بوضوح كعلمٍ مستقلٍّ، وحتَّى مَن أفردها بالتصنيف أو توسَّع في تضمينها مباحثَ كتبٍ أخرى؛ لم يُلملم شتات مسائلها، ولم يستوعب ذكر استمدادها وفوائدها ومجالاتها ومسائلها بالشكل الذي تستحقُّه. والله أعلم.

وأمّا سبب ذلك -في تقديري- فهو يتركّز في أمور:

١. توزُّع مسائله على عدة علومٍ، فلا يرى الناظر إليه من زاوية واحدة من خلال أحدها إلّا مسائل محدودة لا تنهض بجعله علمًا مستقلًّا.

٢. أنَّ العلوم بصفة عامَّة -وما كان منها مرتبطًا بمجالات تطبيقية وتعليمية بصفة خاصة- تسير إلى التمايُز مع تطوُّر طرائق التربية والتعليم، وهذا ما حدث من العلوم التي تشكِّل الروافد الأساسية لعلم التجزئة؛ كعلم التحفيظ.

٣. أنَّه يحدث للناس أقضية بقدر ما نزل بهم مِن نوازل، فلما كان السلف رضي الله عنهم ومَن جاء بعدهم يحرصون في التعامل مع القرآن الكريم على الاتّباع والاقتداء في كلِّ ما يتعلّق بالقرآن، وكانوا أفهم لمعانيه؛ لم تبدُ الحاجة مُلحّة إلى طرح مسائل يجمعها تجزئة القرآن الكريم؛ بعكس ما تكشَّف في الأزمنة التالية، وتراكم في زماننا، مع انتشار وسائل التواصل والإذاعات والفضائيات، وانتشار قراءة المحافل، وتطور تقنيات الطباعة، وتشعُّب طرائق التعليم، واستقرار فروع معرفية أخرى مرتبطة بالقرآن الكريم.

وبالجملة؛ فإننا نلاحظ أنَّ أكثر ما يتوارد عليه الذِّكر من موضوعات التجزئة ومسائلها في الكتابات التي بين أيدينا:

١. تفصيل مواضع الأجزاء على الكسور التسعة، وما يتفرع منها.

٢. معنى التجزئة والتحزيب، وعلاقة التجزئة بالتحزيب.

٣. أوّل وضع التجزئة القائمة، والسبب الداعي لوضعها، وفوائدها.

٤. مجالات استخدام كلِّ نوع من التجزئة.

وعلى كلٍّ؛ فهذا القدرُ إذا جُمِع في موضعٍ واحدٍ، ورُتِّب بمنهجٍ مستقيم، فإنه يصلح ليُشكِّل نواةً لتأسيس هذا العلم الشريف، ولكنَّه لا ينهض بتكميله وتحبيره، فما زال كثير من موضوعاته ومسائله بحاجة إلى تحقيق واستكمال.

المبحث الأول: علم تجزئة القرآن الكريم؛ حيثيته ومفهومه والحاجة الداعية إليه:

لا شكَّ أنَّ طول النصَّ القرآني كلّه يفرض على مَن رام القيام بحقٍّ من حقوق القرآن روايةً ودرايةً أن يُقسِّم هذا النص إلى وحدات قصيرة تناسب طَوْقه وقدرته. وأوَّل ما ينصرف تفكيره عند تجزئة هذا النصّ الطويل إلى تجزئته بالسُّوَر، فهي أجزاء مُحدَّدة بالتحديد التوقيفيّ، ولكنه يجد أنَّ السور وحدات غير متجانسة الطول، بل تتفاوت في أطوالها تفاوتًا واضحًا. وبعضها بالغ الطول بحيث يعجز أن يجعلها جزءًا واحدًا. فما زالت حاجته قائمة لتقسيم النصِّ القرآنيّ تقسيمًا مناسبًا لِما يرومه من القيام بحقوق القراءة والترتيل والاستماع والحفظ والعرض على المشايخ والتحزيب في الصلاة والفهم والتدبُّر ونحو ذلك من حقوق الرواية والدراية.

وحتى يكون هذا التقسيم على أفضل صورة ممكنة؛ فإنَّه يلزمه أن يكون مبنيًّا على معايير واضحة مناسبة للغرض منها، ومناسبة في الوقت نفسه لطبيعة النصّ القرآنيّ.

ولمّا كان حقّ المعايير -أيّ معايير- الاكتشاف لا الاختراع؛ فقد انتصبت حيثية واضحة لعلم التجزئة؛ إذ صار من المفروض أنَّه العلم الذي يُتعامل من خلاله مع النصِّ القرآنيّ من حيث تجزئتُه وتقسيمُه تقسيمًا معياريًّا للأغراض المختلفة التي ينتظمها غرض القيام بحقوق روايته ودرايته.

فهي -كما ترى- حيثية واضحة الاستقلال عن غيرها من حيثيات علوم القرآن الأخرى.

ولا يقلّل من أهمية بناء علمٍ ونصبه على هذه الحيثية أنَّ المسلم على أيّ وجهٍ وبأية طريقة جزَّأ القرآن الكريم لتسهيل القيام بحقوقه؛ فقد قام بما عليه، وهو مأجور بقدره إن شاء الله، إذ إنَّ هذا القيام على مراتب من الإحسان، بعضها أحسن من بعضٍ، وضبط النَّظر من خلال معايير موضوعية للتجزئة يُرقِّي القائم بحقوق القرآن في مصاعد الإحسان تلك، كما أنَّ علم التجويد يُرقِّي القارئ في مصاعد إحسان إعراب القرآن وتجويده، وإن كان للمتعتع أجرٌ، وللقارئ غير المرتّل أجرٌ، وللقارئ بالنظر بعينيه في المصحف أجرٌ. وتحرّي الإحسان في كلِّ عملٍ مطلوبٌ محبوبٌ، وهو في شأن القرآن أحبُّ، وكلُّ علمٍ تذرّع به إلى هذا فهو علم نافعٌ صحيحٌ.

وإن كان **يُقصد بتجزئة القرآن الكريم**: تقسيم القرآن الكريم إلى أورادٍ ووحداتٍ للقيام والقراءة والاستماع والحفظ والتعاهد والعرض والمدارسة والتدبُّر ونحو ذلك من أغراض القيام بحقٍّ أو أكثر من حقوق القرآن؛ **فيصحّ أن يكون التعريف المختصر لعلم التجزئة أنَّه**: علم وحدات القرآن الكريم.

والتعريف البسيط له أنَّه: علم يبحث في تقسيم القرآن الكريم؛ أغراضه وثمرته ومعاييره ومجالاته وتاريخه واستمداده ومدارسه وأحكامه.

فموضوع هذا العلم: النصُّ القرآني من حيث وضع أجزائه ووحداته، وأغراضه، ومعاييره، ومجالاته، وأحكامه.

ومن ثماره الكاشفة عن أهمية هذا العلم، وأهمية تأصيله وتأطيره:

١. التنظيم والتيسير لأوراد القيام والقراءة والاستماع والحفظ والتعاهد والعَرْض والمدارسة والتدبُّر ونحو ذلك، إذ لا يمكن للمصلِّي والقارئ والمستمع والحافظ والدارس أن يجعلوا القرآن الكريم وِردًا واحدًا.

٢. تحسين فهم المسلمين للقرآن، وتصوُّر حدود موضوعاته، وروابطه السياقية.

٣. معرفة أصناف سور القرآن الكريم، والرابط الموضوعيّ بينها.

٤. الإلمام بتاريخ تجزئة المصاحف، وتعيين التوقيفيّ فيها والتوفيقيّ.

٥. التوقيف على طريقة السلف في تحزيب القرآن الكريم وتجزئته لمن رام تحقيق تمام الاقتداء بهم.

٦. تسهيل الحُكم في بعض المسائل الشائكة، بالفصل بين حيثيات العلوم التي تتنازعها، وتحقيق مدى صراحة نسبة تلك المسائل إلى هذه العلوم.

٧. الارتقاء بتجزئة المصاحف العامّة إلى أفضل ما يليق بجلال القرآن وجماله، وتسوير جنابه دون ما يليقُ به منها.

وحُكْمُه: إنَّ هذا الباب مما يحسن العلم به للمسلمين جميعهم؛ كلٌّ بقدره واختصاصه، ويتأكّد وجوبه على المفسّرين وأئمة المساجد والمقرئين والمحفّظين ونحوهم.

ولـمَّا كان المتعلّم -كالذي يعرض على المشايخ ليُصحّح تلاوته، وكالذي يريد استظهاره- يلزمه التدرُّج في العرض والحفظ شيئًا فشيئًا؛ فصار من الضروري عليهم تقسيمه وَفْق منهجٍ محدَّد يقوم في صورته المثالية على ركنين؛ الأول: التدرُّج، والثاني: مراعاة الفروق الفردية كطَوْق العارض والحافظ وملَكَته الجبلِّية على التعلُّم والاستظهار والضبط.

المبحث الثاني: علم تجزئة القرآن الكريم: الاستمداد والعلائق:

المطلب الأول: مصادر استمداد مسائل التجزئة:

للتجزئة مصادر وروافد متنوّعة يمكن من خلالها تشكيل المادة الرئيسة لهذا العلم الجليل، ونلخّصها فيما يأتي:

١. طرائق الصحابة رضي الله عنهم في تحزيب القرآن، ومن المرويّات عنهم في هذا الشأن.

٢. طرائق التابعين في التحزيب، وكيف جزَّؤوا القرآن، والمرويّات عنهم في هذا الشأن.

٣. المصاحف المخطوطة والمطبوعة على اختلاف التجزئة فيها باختلاف الأقطار الإسلامية حول العالم.

٤. مُصنَّفات العلماء الذين سردوا أجزاء القرآن على الكسور التسعة[١] وما تفرّع منها، سواء كانت تلك المصنّفات مفردة للتجزئة، أو كانت مُضمَّنة في مصنّفات رسم المصحف وعلوم القرآن[٢].

---

(١) الكسور التسعة من النصف إلى العُشر، وهي الأنصاف والأثلاث والأرباع والأخماس والأسداس والأسباع والأثمان والأتساع والأعشار. انظر: كشّاف اصطلاحات الفنون (٢/ ١١٦٨)، والإجزاء في معرفة الأجزاء (ص٧٧ حاشية ١ للمحقق).

(٢) ذكر شيخنا الأستاذ السيد عبد الغني مبروك الطنطاوي في مقدمة تحقيقه لكتاب (الإجزاء في معرفة الأجزاء)؛ لبرهان الدين الجعبري؛ قائمة بأهمّ الكتب المصنّفة في تجزئة القرآن الكريم وتحزيبه، =

٥. مُصنَّفات العلماء الذين اهتمُّوا بتقسيم القرآن إلى ركوعات، أو مقاطع موضوعية.

٦. النَّظَر في الوحدات الموضوعية للسور القرآنية من خلال كُتب التفسير والنَّظم والمناسبات، والأبحاث المفردة في دراسة الوحدة الموضوعية القرآنية.

٧. الدراسات الجادَّة في التعليم القرآني المهتمّة بالتحفيظ النموذجيّ، وكيفية تحديد ألواح الحفظ، وأوراد التعاهد، وختمات الاستماع المنهجيّ، ونحو ذلك.

٨. الأبحاث الجادة التي اهتمّت بنقد التجزئة المشهورة في المصاحف، وقدَّمت مقترحات لتحسينها وتطويرها.

=

وقسَّمها إلى مصنّفات أفردت التجزئة بالتصنيف، ومصنَّفات وردت التجزئة ضمن مباحثها، فذكر تحت النوع الأول واحدًا وخمسين مصنَّفًا، وتحت النوع الثاني اثنين وعشرين مصنَّفًا. انظر: الإجزاء في معرفة الأجزاء، نشرة عالم الثقافة والمكتبة الخيرية (ص٢٧- ٣٧).

المطلب الثاني: علائق علم تجزئة القرآن الكريم:

من أهمِّ ما يتعلَّق بتأصيل علم تجزئة القرآن الكريم تحريرُ علائقه ووشائجه وصِلاتِه بالعلوم الأخرى في دائرة علوم القرآن وخارجها، وإمداده لها واستمداده منها.

وتكمن أهمية ذلك في أمور:

الأول: استكمال التصوُّر الصحيح لخارطة علوم القرآن الكريم.

الثاني: تصوير محلّ النزاع في بعض القضايا الخلافية تصويرًا حقيقيًّا، وعلى رأسها مسألة «تقويم التجزئة القائمة وبحث تطويرها وتحسينها».

الثالث: تحديد مَن الأحقُّ اختصاصًا بالنَّظر في قضايا التجزئة عمومًا، وبعض قضاياها الخاصة.

الرابع: إثراء علم التجزئة بمسائل نوعيّة جديدة.

وفيما يأتي نستعرض علاقة علم التجزئة بالعلوم ذات الصلة به من داخل دائرة علوم القرآن ومن خارجها.

أوَّلًا: علاقة علم التجزئة بعلم القراءات:

تُعرَّف القراءات القرآنية اصطلاحًا بأنها: مذاهب الناقلين لكتاب الله -عز وجل- في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتّفاقًا واختلافًا(١).

فيصحُّ أن نعرِّف علم القراءات بأنَّه العلم الذي يبحث في مذاهب الناقلين لكتاب الله -عز وجل- في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتّفاقًا واختلافًا.

وكما هو واضح؛ فليس داخلًا في علم القراءات بحالٍ ما يتعلَّق بالتجزئة، غير أنَّ الخلاف القرائي يمكن أن يُستدعى في موضع واحدٍ، وهو لمن يُجزِّئ مُراعيًا المعنى، فإنَّ بعض مواضع التجزئة قد تصلح على قراءة، ولا تصلح على قراءة أخرى.

ولنضرب لذلك مثالًا من التجزئة المشهورة. فعند قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾[آل عمران: ١٣٣]؛ موضع تجزئة عند جمهور المجزِّئين. وقد قرأ المدنيان وابن عامر:

(١) القراءات القرآنية: تاريخها وثبوتها وحجيتها وأحكامها، لعبد الحليم قابة (ص٢٦)، وقد اختار هذا التعريف بعد استعراضه لتعريفات عدد من الأئمة والتعليق عليها، ووافقه عليه الدكتور حمدي الهدهد في دراسته القيمة: مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث (١/ ٣٤). على أننا نُنبِّه أن كلمة (اتّفاقًا واختلافًا) قد سقطت من التعريف عند الدكتور قابة، وإن كان قد عرضها في تعليقه على التعريفات الأخرى التي أوردها، وتبعه في إسقاطها الدكتور الهدهد.

(سَارِعُوا)؛ بغير واو قبل السين، وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأ الباقون بالواو، وكذلك هي في مصاحفهم[(١)].

فالقطع قبلها تامٌّ على قراءة مَن قرأ (سَارِعُوا) بغير واو، ومَن قرأ (وَسَارِعُوا) بواو؛ على قراءته قطع غير تام؛ لأنّ ما بعده معطوف على ما قبله[(٢)]، فهو على القراءة الأولى أنسب. وأحَبُّ إليَّ أن يقدَّم موضع التجزئة على القراءتين -وخصوصًا الثانية- ليكون عند قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فهو أتمُّ ابتداءً، والقطع قبله أتمُّ للجميع.

والمتأمِّل في علاقة علم التجزئة بعلم القراءات لا يرى -عند التحقيق- أكثر من هذه المسألة، وهي لا تشفع لأن يكون علم التجزئة منضويًا تحت لواء علم القراءات؛ بل هما عِلمان لكلٍّ منهما حيثيته.

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٦٥٦).

(٢) انظر: القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ص١٣٤)، ومنار الهدى، للأشموني (١/ ١٨٨). وقال ابن عاشور: «تتنزل جملة (سارعوا) منزلة البيان، أو بدل الاشتمال لجملة: (وأطيعوا الله والرسول)؛ لأن طاعة الله والرسول مسارعة إلى المغفرة والجنة، فلذلك فُصِلَت. ولكون الأمر بالمسارعة إلى المغفرة والجنة يؤول إلى الأمر بالأعمال الصالحة جاز عطف الجملة على الجملة الأمر بالطاعة، فلذلك قرأ بقية العشرة (وسارعوا) بالعطف. وفي هذه الآية ما ينبئنا بأنه يجوز الفصل والوصل في بعض الجمل باعتبارين». انظر: التحرير والتنوير (٤/ ٨٨).

ولعلَّ الذي أقرَّ هذا الوهم في أذهان البعض أنَّ أكثر المتكلِّمين في التجزئة هم أنفسهم علماء القراءات؛ كالداني والأندرابي والسخاوي والجعبري والصفاقسي، فسبق إليه الوهم بهذا الربط غير الصحيح. وإلا فإنَّهم أيضًا من أكثرِ المتكلّمين في الوقف والابتداء مثلًا، ومعلوم أنَّ الوقفَ والابتداءَ علمٌ له حيثيته المباينة تمامًا لعلم القراءات، وإن كان أحد العلوم التي ينبغي للمقرئين إتقانها، والمصنّفون فيه من المقرئين يرجعون في تحرير جُلِّ مباحثه إلى علماء اللغة والتفسير، وإن حصل تنازُعٌ في تحرير أحد المواقف صحَّةً ودرجةً فالفصل فيه لعلماء المعاني، وليس لعلماء القراءات، وإن كان أشهر المصنّفين فيه ممن سارت بمصنّفاتهم الركبان من علماء القراءات. فهذا أمرٌ لا يُمارَى فيه.

وبهذا القياس ينبغي أن يُنظَر إلى علم التجزئة، فهو علمٌ له حيثيته المباينة لعلم القراءات، وإن كان أشهر المصنّفين فيه من علماء القراءات، وعند التنازُع يجب أن يكون الفصلُ لمن ألمُّوا بحيثية هذا العلم الشريف، واستظهروا موقعه على خريطة علوم القرآن، وأدركوا علاقاته بها، وموارد استمداده منها، واستمدادها منه. وقد يكونون من المقرئين المتفنِّنين، ولكن المقصود أنَّهم حين يتكلّمون في التجزئة؛ فإنَّما يجب أن يستحضروا تباين حيثيتها عن القراءات.

وقد نتج عن هذا الخلط بين حيثيات العلوم أن قامت بعض دور النَّشر بطباعة مصحف التفصيل اللوني الموضوعيّ يُحدّدون كلَّ موضوعٍ -من وجهة

نظر واضعيه- بلون مباين لغيره، وجاء في غلاف المصحف أنَّ مُراجعه ومُدققه قارئ بالعشر، وأنَّه خرج بإشراف عدد من العلماء الأفاضل المختصين بعلوم القرآن ودراساته. فإذا ذهبنا ننظر في التجزيء المصنوع وجدناه متقَدًا من أكثر من وجهٍ، ليس هذا محلّ بسطها[(١)]. وباعتبار هذه المؤاخذات؛ فلنا أن نتساءل: ما الفائدة التي ستعود على القارئ من هذا التفصيل الموضوعي؟ إن المصحف ليس كتابًا لتعليم التفسير أو التدبُّر، وإذا ترخَّص البعض في إضافة غريب القرآن أو المعنى الإجمالي للآية على الحاشية؛ فإنَّه عمل يفيد القارئ العامِّي خير فائدة، وإن لم يكن له شيخٌ مُوجِّهٌ، فإذا وجد في نفسه طَوْقًا للمزيد لا بد من نقله إلى قراءات موسّعة ودراسة على متخصِّصين. وهنا؛ فالمصحف ليس الوعاء المناسب لإثقاله بهذه الإضافات. وأمَّا القارئ طالب العلم أو المتخصّص فلا يخفى أن تحصيله غير مرتهن بهذا العمل ابتداءً، وطريقة طلب العلم وآلياته لن تتوقَّف عليه، وإن أراد أن يتعلَّم حدود الموضوعات في سور القرآن فسيطلبها في كتبها وعلى علمائها، ولن يضيف إليه تفصيلها موضوعيًّا في المصحف شيئًا؛ إن فُرِض أنَّه مستقيمٌ على منهجٍ صحيح.

(١) تناولتُ جانبًا منها في دراسة: (نظرات في تجزئة القرآن الكريم؛ الإشكالات والحلول)، ولعلِّي أفردها ببحث مستقلّ إن شاء الله.

وإن قيل: بل قد يستفيد القارئ أن يعرف حدود الموضوعات لينظّم قطعه وابتداءه في صلاته وفي أوراده، فيجاب عن ذلك من وجهين؛ الأول: أنَّ هذه وظيفة علامات التجزئة، وخصوصًا في حالة اعتماد علامات الركوعات في عموم المصاحف، وليست وظيفة التفصيل اللوني، وإن أُحسن توظيفه. وهذا ينقلنا إلى الوجه الثاني من الجواب: أنَّ التفصيل الموضوعي على النحو الذي نراه لا يمكن أن يقوم بوظيفة التجزئة؛ بل سيقوم بعكسها، ويكفيك أنَّه سيهدي القارئ إلى جواز القطع على القسم دون جوابه، ونحو ذلك مما بيّنّا.

وبالجملة، فإن التفصيل الموضوعي اللوني في المصحف عمل قليل الجدوى، وهو مع قلة جدواه يخلق إشكالات جديدة يجب أن يُجرَّد المصحف منها، وأن يُربَأ به عنها.

والذي يُهمُّنا في هذا المقام أنَّه كان يلزم علماء القراءات حيال مصاحف التفصيل الموضعي أحد أمرين:

١. أن يرفعوا أيديهم عنه ولا يشاركوا فيه؛ لأنَّه ليس اختصاصهم، وإنما هو اختصاص علماء التفسير.

٢. أن يُحذِّروا منه؛ لأنه ينتهك قواعد رسم المصحف، وعلم رسم المصحف أقرب العلوم لعلم القراءات.

وبدل ذينك الأمرين وجدنا بعضهم يشارك في هذا العمل إعدادًا وتدقيقًا وإشرافًا، فاستطالوا في غير اختصاصهم وكانوا حجر عثرة دون تحسين التجزئة وتطويرها، ثم سكتوا عما كان ينبغي عليهم النكير عليه مما له تعلُّق ظاهرٌ باختصاصهم. وهذا نتاج طبيعيٌّ للخلط بين حيثيات العلوم. والله المستعان.

ثانيًا: علاقة علم التجزئة بالإقراء:

وقد يقال بأنَّ التجزئة تعلَّقت بالقراءات من نوط الإقراء، فالمقرئون كانوا ولا يزالون يعيّنون لطلابهم القدر المقروء بوحدات التجزئة المشهورة: الأرباع والأحزاب ونحوها.

فمن ذلك أنَّ الإمام نافعًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يُقرئ ثلاثين آية. وكان حمزة يقدّم الفقهاء فأوّل من يَقرأ عليه سفيان الثوري، ومندل بن عليّ، وأبو الأحوص، ووكيع، فيُقرِئهم خمسين خمسين، ثم يُقرِئ بعدهم الكسائيَّ وسُلَيْمًا ونحوهما ثلاثين آية ثلاثين آية، ثم عبد الله بن صالح واليشكري والطبقة الثالثة يُقرئهم عشر آيات عشر آيات[1].

وقد استحب الداني (ت ٤٤٤هـ) أن يُجعَل منتهى مقدار العرض في الإقراء جزءًا من أجزاء ستين، قال: «وأَستحِبُّ للمتصدرين ألّا يأخذوا في العرض أَزْيَدَ

(١) انظر: جمال القراء وكمال الإقراء، للسخاوي (ص٥٣١).

من جزء من أجزاء ستين، فإنَّ ذلك عندي نهاية الأخذ، فإن أخذوا دون ذلك فهو أحبُّ إليَّ، وذلك على ما يرونه من حفظ القارئ وتجويده وحذقه، وموضع لبِّه وفهمه وفطنته»[(١)].

وقال الجعبري: «أجزاء ستين، وهي أنصاف الثلاثين للعرض على أئمة الأداء»[(٢)].

وقال في أجزاء مائة وعشرين: «وهي أنصاف الستين، وأرباع الثلاثين؛ لتجريد القرآن والروايات على شيوخ الإقراء»[(٣)].

وقال في أجزاء مائتين وأربعين: «وهي أنصاف مائة وعشرين، وأرباع الستين، وأثمان الثلاثين؛ لتجويد القرآن على الشيوخ، ولجمع مفردات القراءات والروايات والطرق عليهم»[(٤)].

وقال السخاوي: «وكان شيخنا أبو القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يأخذ بذلك على من يجمع القراءات فيقرأ عليه الجزء من الستين في أربعة أيام، والناس إلى اليوم يجتمعون بجامع مصر -بعد تسليم الإمام من صلاة الصبح- حول المصحف

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، للداني (٢/ ٢٦٣).
(٢) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١٠٧).
(٣) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١١٧).
(٤) الإجزاء في معرفة الأجزاء، للجعبري (ص١٢٦).

الكبير، ولذلك المصحف قارئ مجيد، يجلس على دكة والمصحف بين يديه، وعنده شمعتان عن يمينه وشماله، ورجلان قائمان بين يديه، يفتح أحدهما المصحف ويصفح أوراقه للقارئ ويقرأ هذا الجزء على الناس بصوت رفيع، ويدعو عقيب ذلك، ويتفرق الناس بفعل هذا في كل يوم على الدوام، ولهذا القارئ على هذه القراءة في كل شهر خمسة دنانير مصرية»[(١)].

وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): «وكانوا أيضًا في الصدر الأول لا يزيدون القارئ على عشر آيات، ولو كان مَن كان، لا يتجاوزون ذلك. وإلى ذلك أشار الأستاذ أبو مزاحم الخاقاني حيث قال في قصيدته التي نظمها في التجويد، وهو أول من تكلم فيه فيما أحسب:

وحكمك بالتحقيق إن كنتَ آخذًا على أحد ألّا تزيد على عشر

وكان مَن بعدهم لا يتقيد بذلك؛ بل يأخذ بحسب ما يرى من قوة الطالب قليلًا وكثيرًا، إلّا أن الذي استقرّ عليه عمل كثير من الشيوخ هو الأخذ في الأفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، وفي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين، وروينا الأول عن بعض المتقدمين»[(٢)].

---

(١) جمال القراء، للسخاوي (ص٢٤٣).

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٥/ ١٥٧٢).

كما أن بعض المصنِّفين في القراءات قسَّم كتابه رُبُعًا رُبُعًا يستوفي ما في كلِّ رُبُع من الكلام على اختلاف القراءات ثم ينتقل لما بعده؛ ككتاب غيث النفع في القراءات السبع.

ولكن كلّ هذا لا يبرِّر -كذلك- أن تُجعل التجزئة برُمَّتها مسألة من مسائل الإقراء أو القراءات، وإن كان لها بهما تعلُّقٌ، فإنما هو من باب تداخل بعض مسائل العلوم ببعضها، كما أوضحنا قريبًا.

ثالثًا: علاقة علم التجزئة بعلم عدِّ الآي:

علم عدّ الآي أو علم الفواصل هو علم يبحث في آيات القرآن الكريم من حيث عدد آي السور، ومواضع رؤوسها وفواصلها؛ اختلافًا واتّفاقًا في مذاهب العادّين.

ويتعلَّق علم التجزئة بعلم عدِّ الآي في مسألة مهمة جدًّا، فهناك نوع من التجزئة قائم على عدد آيات القرآن الكريم، وهو التخميس والتعشير.

فالتخميس: التعليم بعلامة بعد كل خمس آيات من القرآن، **والتعشير**: التعليم بعلامة بعد كل عشر آيات. والعاشِرَةُ: حلقة من عواشر المصحف[(١)].

(١) انظر: العين، للخليل (١/ ٢٤٨).

وكانوا يوقّتون بها في الحفظ، وكان القُرّاء الكبار يُوقّتون لطلّابهم في الإقراء بالعشور ومضاعفاتها، كما تقدَّم قريبًا.

على أنَّ التحديد بالخموس والعشور لم يستمرَّ العمل به، ولعلَّ السبب في ذلك أمور؛ الأول: إدخالهم الأرقام الدالة على رقم كل آية على حدة، فاستغنوا بذلك عن الخموس والعشور، والثاني: حلول أساليب التجزئة الأخرى محلّها. والثالث: أنَّ التزام العشور في القطع يخالف تمام المعنى في كثير من الأحيان، ويؤيد ذلك أنَّ تجزئة الركوعات كانت أوَّلًا تراعي العشور ثم تطوَّرت لتوافق تمام المعاني. والله أعلم.

رابعًا: علاقة علم التجزئة بعلم الوقف والابتداء:

علم الوقف والابتداء من أوثق العلوم صلة بعلم التجزئة، حيث إنَّ تمام المعنى من معايير التجزئة على اختلاف مذاهب المجزّئين، وعلى اختلاف هذه المذاهب في رُتبته إذا تعارض مع غيره من معايير التجزئة.

وهذه العلاقة تتبلور في مسألة مهمة جدًّا، وهي أنَّ من موضوعات علم الوقف والابتداء موضوع الابتداء والختم، أو سمِّهِ الابتداء والقطع. وقد فصَّلنا في بيان معاني مصطلحات الابتداء والوصل والوقف والاستئناف والقطع في كتاب: «**التأصيل والتقعيد لأقسام الوقف والابتداء ومعاييره ومراتبه في تلاوة القرآن المجيد**»، ولكن ننقل هنا مهمّاتٍ لا غنى عنها في فهم علاقة علم التجزئة بعلم الوقف والابتداء.

فالابتداء اصطلاحًا هو افتتاح القراءة. والمُبتدئ يُنشئ القراءة رأسًا أو يعود لها بعد قطعٍ، فالقارئ في كلِّ ركعة يُقال له مبتدئ؛ لأنَّه في الركعة الأولى يُنشئ القراءة ويفتتحها، وفي الرَّكعة الثانية يعود إليها بعد قطعٍ، فقد فُصِل بين القراءتين بأعمالٍ غير القراءة، وهي سائر أعمال الصلاة وأذكارها.

والمُبتدئ لا يكون في ابتدائه إلّا مُختارًا؛ لذا لا يليق به أن يبتدئ إلّا بأوّل المعنى والقصة وبأول الآية، ويُسنُّ أن يبتدئ بالاستعاذة والبسملة إلا ما يُستثنى لبعض القرّاء أو في بعض السُّوَر.

والابتداء قد يكون تامًّا، وقد يكون كافيًا، وقد يكون غامضًا، وقد يكون مُوهمًا.

وأكمل الابتداء وأتمُّه أوائل السُّور، وهو جُلُّ ما فعله النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم والمنقول عنهم.

ثم يلي ذلك في الكمال الابتداءُ بأوّل القصة أو المعنى وإن لم يكن أوّل سورة.

والابتداء الكافي عزيزٌ لمكان التعلُّق المعنويِّ بما قبله، ولكنه متصوَّر؛ كأن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، على قراءة من قرأها (وَسَارِعُوا) بالواو. وقد تقدَّم التنويه بها قريبًا، وكالابتداء بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ

﴿إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فالوقف على قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾[الأنعام: ١٥١] في الآية السابقة عليها وقفٌ كافٍ؛ لمكان التعلُّق المعنويِّ؛ لدخول الجميع إلى آخر الوصايا تحت المراد بقوله تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡ﴾[الأنعام: ١٥١].

ومن الابتداء الغامض وإن كان الوقف قبله كافيًا أن يبتدئ بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥]، فيقال له: يستهزئ بمَن؟ على أنَّ الوقف على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ إِنَّمَا نَحۡنُ مُسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وقف كافٍ[1].

ومِمَّا يصحُّ أن يُطلق عليه الابتداء الغامض وهو بداية الجزء؛ أن يفتتح القارئ: ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٤]. فيقال له: ما لهنَّ؟ فهنَّ معطوفات على المحرمات في الآية السابقة: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[النساء: ٢٣] الآية. فيحرّم على الرجل أن يتزوج ذاتَ زوجٍ ما دامت في عصمة زوجها الأول لم تَبِنْ منه.

(١) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا، للداني (ص٣٥).

وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ﴾[يس: ٢٨]؛ إذ المعنيُّ مُبهَم.

ومما يصحُّ أن يُطلَق عليه ابتداءٌ مُوهِمٌ، وهو أوّل ربع: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[المؤمنون: ٣٦]، وهو من مقول الكفَّار.

وكثيرٌ من مُصنِّفي الوقف والابتداء ومعاجم مصطلحات علوم القرآن يُعرِّفون الابتداء بأنه الشُّروع في القراءة بعد وقفٍ أو قطع[(١)].

وفي تطبيقاتهم في فرش الوقوف كثيرًا ما يقولون: يقف على كذا ثم يبتدئ بكذا. وقد يقولون في موضعها: ثم يستأنف بكذا.

والمصطلحان؛ وإن كانا صحيحَين من حيث اللغة، وشائعَين في استعمال المصنِّفين، فإنَّ طلب التخصيص المُصطلحي يقتضي التمييز بين مقامين؛ الأول: الشُّروع في القراءة بعد القطع، والثاني: استئناف القراءة بعد الوقف.

والتخصيص المصطلحيُّ ها هنا ليس ترفًا؛ لأنَّ المقامين يتباينان في بعض حقائقهما وأحكامهما، فالأول -كما قدَّمنا- يكون من أوَّل السُّور، أو أوَّل القصص والمعاني المستقلة، أو أوَّل الآيات؛ على أضعف تقدير، أمَّا الثاني فقد يكون في أثناء الآية.

(١) انظر: معجم علوم القرآن، للجرمي (ص٩).

والأوَّل -إذا أُتي به على وجه الصحَّة- لا يكون إلا تامًّا، والثاني -وإن أُتي به على وجه الصحة- فقد يكون تامًّا أو كافيًا أو مفهومًا.

والثاني يتقوَّى بالسياق، والأول لم يكن قبلَه ما قد يتقوَّى به؛ بل هو أوَّل السياق المقروء، ولذا لا يكون معه عَوْدٌ إلّا في حالات خاصة وعلى هيئة خاصة؛ كما يأتي بيانه في موضعه من البحث إن شاء الله.

أمَّا الثاني، فيكون قبله قراءة، وكثيرًا ما تكون صفته الصحيحة أن يعود القارئ إلى بعض ما قرأ ليأتي بمعنًى مفهوم.

فلمَّا تَبايَن المقامان حَسُن التخصيص المصطلحيُّ. وقد اخترتُ للأول مُصطلح الابتداء، وللثاني مُصطلح الاستئناف. وهما؛ وإن كانا قريبين في معناهما اللغويِّ؛ فإنَّ قوة الاصطلاح تجعل عبارة الابتداء أصلح للمقام الأول، والاستئناف أصلح للمقام الثاني.

وعليه، فالاستئناف هو: مراجعة القراءة بعد وقفٍ؛ بما يلي اللفظ الموقوف عليه أو بشيء مما قبله.

وقولنا: «بعد وقف» يوضح ما تمايز فيه الاستئناف عن الابتداء، فالشروع في القراءة بعد قطعٍ ابتداءٌ، ومراجعتها بعد وقفٍ استئنافٌ.

وقد يكون الاستئناف بما بعد اللفظ الموقوف عليه، وقد يكون الاستئناف باللفظ الموقوف عليه أو بالعَوْد إلى ما قبله للإتيان بمعنًى مفهوم. فالاستئناف

بما بعد الموقوف عليه هو في الحقيقة استئناف فاصل؛ لأنَّ الفصل بين طرفي الكلام لا يتمُّ بمجرّد الوقف، وإنما بترك العَوْد إليه مرة أخرى بعد استئناف القراءة. والاستئناف بالموقوف عليه أو بما قبله هو في الحقيقة استئناف مُوصِلٌ؛ لأنه يصل طرفي الكلام المستحقّ للوصل.

وقد يُسلك في التفريق بين الابتداء والاستئناف مسلك الاصطلاح المركَّب، فيقال في الأول: الابتداء الحقيقيّ، وفي الثاني الابتداء الحُكمي أو الإضافيّ أو الابتداء بعد وقف، ولكن يبقى المصطلح البسيط أكثر مناسبة وأسلس لفظًا.

ومن الجدير بالتقييد أنَّ القارئ إذا جمعَ بين سورتين في مقامٍ فانتقل من الأولى إلى غير مُفتتح الثانية؛ فما بدأ به من الثانية له حكم الابتداء لا الاستئناف.

ومثاله القارئ في الصلاة، فقراءته بعد الفاتحة ابتداءٌ لا استئنافٌ، وقد لا يحسن أن يبتدئ بما يجوز أن يستأنف به؛ بل عليه أن يقصد المبادئ التامَّة وما قاربها، وإن كان من أوّل السورة فهو أكمل وأحسن، وإن قرأ السورة كاملةً أتى كمالًا على كمالٍ.

على أنَّ مقام الصلاة له بعض الخصوصية، فيُرخَّص للقارئ أن يقسم المعنى على الركعتين إذا كان طويلًا؛ على أن يُحسِن تخيُّر ما يقف به في الركعة الأولى، وما يفتتح به في الثانية، وإن عاد لبعض ما قرأه في الأولى.

وأمَّا الفرق بين الوقف والقطع فيتّضح باستعراض التعريف المختار للوقف، وهو: «قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمانًا بتنفُّسٍ؛ مع نية استئناف القراءة بما يلي اللفظ الموقوف عليه أو بشيء مما قبله».

وأمّا معنى قطع القراءة أي الانتقال منها إلى حالة أخرى مباينة؛ كالكلام الأجنبيّ، ومحادثة الناس، والرُّكوع في الصلاة. فإذا بَدَا له العودة إلى القراءة استعاذَ.

وعليه يمكن تعريف القطع في الاصطلاح بأنه: إنهاء القراءة رأسًا بنية عدم استئنافها.

والقطع درجاتٌ، فأعلاه ما كان في آخر السورة، ثم ما كان في آخر القصة وانقضاء المعنى، ثم ما كان آخر آية تمَّ الوقف عليها أو كفى.

فالقطع على ما تمَّ معناه من رؤوس الآي قطع تامٌّ.

والقطع على الكافي من رؤوس الآي كافٍ.

والقطع على المفهوم من رؤوس الآي جائز، وعلى المُعلَّق من رؤوس الآي قطعٌ غامض، إذ لم يُصرّح بالمعلّق فيبقى غامضًا. والقطع في أثناء الآية متروكٌ؛ لكراهية السلف له[1]. والله أعلم.

---

(١) ولا يردُّ هذه الكراهية تجويز الفقهاء قراءة بعض آية طويلة في الصلاة، فالإجزاء قد يقع بما هو خلاف الأَوْلى. وعند الحنفية: لو قرأ نصف آية طويلة في ركعة ونصفها في أخرى قال بعضهم: لا يجوز، والأكثرون على أنه يجوز؛ لأنَّ نصف الطويل قد يعدل ثلاث آيات قصار، فلا يكون أدنى من آية، وهذا =

فالقطع -إذَنْ- يُباين الوقف في أمرين رئيسين؛ هما:

الأول: أنَّ الوقف بنيّة مواصلة القراءة، والقطع لقطعها رأسًا.

الثاني: أنَّ الوقف يمكن أن يكون في أثناء الآية، والقطع لا يكون إلا على رأس الآية.

وبهذا المعيار يُعلم أنَّه لا يمكن أن يقع موضع تجزئة صحيح في أثناء الآية، وبالتالي يُحكم على هذا الصنيع بالمخالفة. وقد وقع أن علَّموا بالأثمان في أثناء الآيات في نحو خمسة عشر موضعًا في بعض مصاحف ورش عن نافع، وبعضها في مصحف رواية قالون، وبعضها في مصحف الدوريّ عن أبي عمرو[(١)]. وهو ما لا يُوافَق عليه، ويجب اطّراحه، ولا جدوى منه بحال.

=

التعليل يومئ إلى أنَّ النصف ليس قيدًا؛ بل كلُّ ما عدل ثلاث آياتٍ قصارٍ فصاعدًا أجزأ، وإن كان قدر ربع آية طويلة أو خُمسها. انظر: «النهر الفائق» [١/ ٢٣١]، «مجمع الأنهر» [١/ ١٠٤].

وقال المالكية: قراءة بعض آية طويلة كآية الدَّيْن يقوم مقام الآية القصيرة في الإجزاء بعد الفاتحة. انظر: «الذخيرة» للقرافي (١٢/ ١٨٣)، و«الفواكه الدواني» (١/ ١٧٨)، «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (١/ ٣١٧).

وقال البيجرمي الشافعي في «حاشيته على الخطيب» (٢/ ٦٨): «قوله: ويستحب قراءة شيء يُفهِم أنه لو قرأ بعض آية حصل أصل السُّنة وهو محتمل إذا كان مفيدًا كالآية القصيرة المفيدة».

واستظهر ابن مفلح الحنبلي إجزاء بعض الآية. انظر: «الفروع» (٢/ ١٧٩).

(١) انظر: تجزئة القرآن، للدكتور شرشال (ص٧٠- ٧٢).

والخلاصة أنَّ التجزئة المعنوية قائمة على تحرّي حسن الابتداء والقطع، وهما من مسائل علم الوقف والابتداء كما تبيَّن.

خامسًا: علاقة علم التجزئة بعلم رسم المصحف:

علم الرسم علم يُتعرَّف به على مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي.

ويلتقي علم الرسم مع علم التجزئة في أحد مجالاته، وهو تصوير بعض مذاهب التجزئة في المصحف. وهذا التصوير في الغالب يكون بوضع علامة لنهاية الجزء على علامة الآية، أو وضع علامة قبل أوَّل كلمة في الآية التي يبدأ بها التجزئة، أو تلوين كل وحدة موضوعية بلون مختلف.

ومن الأهمية بمكان أن يوافق تصوير التجزئة في المصاحف الحاجة المؤكدة التي من أجلها يسوغ مخالفة خطّ الصحابة.

وتقتضي قاعدة تجريد المصحف -إذا سُلِّم بها- أنَّ كلَّ ما زاد على ما خطَّه الصحابةُ رضي الله عنهم يجب ألّا يضاف إلا لفائدة قطعية متَّفق عليها تتحقَّق بها مصلحة القراءة؛ كالنقط والشَّكل، وعلامات رؤوس الآي، وبعض علامات الوقف. فدخول العلامات التصويرية لمواضع التجزئة إلى داخل إطار النصّ القرآني مرتهنٌ بتقديمه فائدة قطعية متفقًا عليها، ولـمَّا كان هذا القدر غير حاصل في طريقة التجزئة الحادثة وجب مراجعته انطلاقًا من قاعدة تجريد المصحف.

والحرص على نصّ القرآن من التغيير والتبديل كان السبب الأساسيّ في كراهة ما يضاف إلى المصاحف، والحرص نفسه على التلاوة الصحيحة كان السبب الأساسي في استحبابه مرة أخرى، وقد وَفَّقَ اللهُ تعالى الصحابة ﷺ بين صيانة المصاحف من هذه الإضافات، وبين تحقيق ألفاظ التلاوة، فجعلوا كلّ ما يضاف إلى رسم الصحابة ﷺ في المصاحف بلون غير لون السواد الذي هو رسم الصحابة ﷺ. وستظل قاعدة تجريد المصحف هي الأصل في هذا الباب، وأيّ إضافة على رسم الصحابة ﷺ إذا كانت تؤدي إلى تحقيق التلاوة الصحيحة؛ فإن العلماء يرخّصون في استعمالها، فإذا وُضعت رموز التجزئة في أماكنها الصحيحة بألوان غير السواد فقد تحقّقت القاعدة، أمّا إذا كانت في غير مواضعها الصحيحة فإن الكراهة تتضاعف؛ لأنها دخيلة على المصاحف، علاوة على كراهتها لأنها وُضعت في موضع لا يصحّ ولا يفيد القارئ، فهنا يجب الرجوع إلى قاعدة تجريد المصحف. وهذا الأصل يُضبط به كل ما يضاف إلى المصاحف[1].

على أنَّ علم التجزئة -كما أوضحنا- ليس مختصًّا بالصورة المرسومة من القرآن فقط، وإنما ينبسط سلطانه على تنظيم التقسيم في كلِّ صور النص القرآني المسموعة والمقروءة والمنطوقة، داخل المصحف وخارجه.

---

(١) انظر: تجزئة القرآن، للدكتور أحمد شرشال (ص٥٥، ٥٦).

وبذلك؛ فإنَّ علاقة علم التجزئة بعلم رسم المصحف تقتصر على هذه المسألة فقط: ما المعايير الذي يجب أن يُبنى عليها تجزيء مصاحف العامة المكتوبة؟ وهل التجزئة القائمة مناسبة له أم هي بحاجة إلى التحسين والتطوير؟

ومن هنا يُعلم أيضًا أنَّ علم التجزئة بمعناه الواسع مباين لعلم الرسم، وأنَّ القوّامين على التجزئة ليسوا بالضرورة هم المختصين بعلم الرسم.

ومن جهة أخرى؛ فإذا قسَّمنا المصاحف إلى مصاحف للعامَّة ومصاحف تدوين شخصية وصُحُف تعليمية؛ فإنَّ مصاحف التدوين الشخصية والصُّحُف التعليمية يرخَّص فيها ما لا يرخَّص في مصاحف العامّة.

والمقصود بمصاحف العامَّة: تلك المصاحف التي بين أيدي عموم المسلمين، ويشرف على الترخيص بطباعتها هيئات طباعة المصاحف حول العالم الإسلامي بمختلف أسمائها. فهذه المصاحف ترسم على قواعد علم الرسم، ويُدخل في إطار النصّ القرآنيّ ما اتّفق علماء الرسم على جواز إدخاله؛ كالنقط وعلامات الشكل وعلامات الضبط الاصطلاحي، وعلامة رأس الآية، وبعض علامات الوقف، وعلامات التجزئة؛ مع الأخذ في الاعتبار أنَّ في بعض ذلك خلافًا؛ كالخلاف في طريقة نقط بعض الحروف بين المغاربة والمشارقة، وكالخلاف في عدد علامات الوقف وبعض مواضعها، وكالخلاف في بعض مواضع علامات التجزئة، ومستوياتها، وطريقة التعليم بها.

وأمَّا مصاحف الخاصة الشخصية؛ فهي المصاحف التي يدوِّن فيها بعض الطلّاب معلوماتٍ خاصة باختلاف القراءات أو تحريرها، أو يُقيِّدون على هامشها بعض الغريب، أو يُقيّدون علامات لضبط المتشابه اللفظي، أو نحو ذلك. وهي في أصلها مصاحف العامّة يضيف عليها الطالب هذه التقييدات، فغرضها أيضًا تعليميٌّ في الغالب.

وأمَّا الصُّحف التعليمية؛ فكالألواح التي يكتبها الطلّاب في أثناء الحفظ، وما تفرَّع عليها؛ إذ من الطرائق التعليمية المتّبعة في التحفيظ أن يجرّد للطلاب النصّ القرآني ويقومون بضبطه بالشكل، وتحديد الوقوف ورؤوس الآي ونحو ذلك، كما يمكن أن يُضيفوا علامات لانتهاء المقاطع الموضوعية، ويمكن أن يُكتَّبوا اللوح بلونين بناءً على وَحْدة المقاطع؛ لتعليمهم بعض مهارات التفسير والتدبر، فكل هذا ونحوه مرخَّص فيه في تلك الصُّحُف، وإن كان يجب منعه في مصاحف العامّة.

ويمكن أن يُستشهد لذلك بما رواه أشهب؛ قال: سُئِلَ مالكٌ فقيل له: أَرَأَيْت من استكتب مُصحفًا اليوم؛ أَتَرَى أَن يكْتب على ما أحدث النَّاس من الهجاء اليوم؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكن يكتب على الكِتْبَة الأولى. قال مالك: ولا يزال الإنسان يسألني عن نقط القرآن، فأقول له: أمَّا الإمام من المصاحف؛ فلا أرى أَن ينقط ولا يُزَاد في المصاحف ما لم يكن فيها، وأمَّا المصاحف الصغار التي يتَعَلَّم فيها الصّبيان وألواحهم؛ فلا أرى بذلك بَأْسًا. قال عبد الله:

وسمعت مَالِكًا وَسُئِلَ عن شكل المصاحف؛ فقال: أمّا الأُمَّهَات فلا أراه، وأمَّا المصاحف التي يتَعَلَّم فيها الغلمان فلا بأس. وقال ابن وهب وابن القاسم: سمعنَا مَالِكًا سُئِلَ عَن المصاحف تُكتب فيها خَوَاتِم السُّور في كل سُورَة ما فيها من آية، فقال: إِنِّي أكره ذلك في أُمَّهَات المصاحف أن يُكتب فيها شيءٌ أو يُشكل، فأمّا ما يتَعَلَّم فيه الغلمان من المصاحف فلا أرى بذلك بَأْسًا[1].

فالذي يختص به الرسم من التجزئة هو ما يرسم في مصاحف العامة. وهذه الحقيقة تجعل من المحتّم مراعاة ما يأتي:

١. أنَّه يجب أن يكون المصوَّر في مصاحف العامَّة من علامات التجزئة ومواضعها أكثرَ فائدة للقارئ العامّيّ. فلما كانت القراءة أعمَّ من الحفظ والمدارسة، وأنَّها تتأكَّد على طبقة أكثر بكثير ممن يتأكد عليهم الحفظ والمدارسة؛ فقد وجب أن يكون المثبت في المصاحف مفيدًا للقارئ العاميِّ أصالةً.

٢. أنَّ يكون المصوَّر في المصاحف العامَّة من علامات التجزئة ومواضعها يُنظّم أمرًا حقيقيًّا له تعلُّق بالقراءة من حيث هي قراءة، وبيان ذلك أنَّ علامات التجزئة أشبه بعلامات الوقف والابتداء؛ بل هي عند التأمل مُتمِّمة لها، فعلامات

(١) النوادر والزيادات، لأبي زيد القيرواني (١/ ٥٣١)، والمحكم في نقط المصاحف، للداني (ص١٧)، وانظر البيان والتحصيل، لابن رشد (١٧/ ٤٠٣).

الوقف تنظّم الوقف والاستئناف، وعلامات التجزئة تنظّم الابتداء والقطع، فإذا أُحسن استثمارها لهذا الغرض كانت ذات فائدة حقيقيّة للقارئ من حيث إنَّه قارئ، وللقراءة من حيث إنَّها قراءة.

ولعلَّ أفضل ما يمكن أن يُقدّمه المختصّون بعلم الرسم بالتعاون من غيرهم من المعنيين في هذا المجال ما يأتي:

١. الاتفاق على تجزئة معيارية يرخَّص بتصويرها في المصاحف، تكون قائمة على المعنى، يُرجى أن تتحقق بها أقصى فائدة للقارئ العاميِّ.

٢. أن يوحَّد النظام المعمول به في كلّ المصاحف حول العالم الإسلامي، من حيث منهج التجزئة ومستوياتها ومواضعها، وطريقة التعليم بها في المصاحف.

٣. وضع قوانين إلزامية تقتضي ألا يرخَّص بما يخالف تلك التجزئة المعيارية التي أقرّها العلماء، كما تقتضي ألّا يرخَّص بمصاحف التفصيل اللوني الموضوعي؛ لتكون مصاحف للعامّة.

سادسًا: علاقة علم التجزئة بعلم التحفيظ:

علم التحفيظ: هو العلمُ الذي يهتمُّ بتأصيل منهجية التحفيظِ، ويُبيِّنُ ثمرتَه وغاياتِه، ويضبط قواعده، ويُجلِّي قوانينه، ويُرسِّم حدودَه وعلاقاته بغيره من العلوم، ويؤطِّرها[١].

ولا بد لعلم التحفيظِ بهذا المعنى أن ينتظم مستويات الرواية والدراية والرعاية في منظومةٍ واحدة لا ينفكُّ أحدُها ولا يتخلَّف، ومن هنا يأتي تمايُزُه عن غيره؛ فإذا قلنا إنَّ علم السُّلوك والأخلاق مهتمٌّ بجانب بالرعاية، وعلم التفسير مهتمٌّ بجانب الدراية، وعلوم التلاوة والتجويد والإقراء والتلقين مهتمَّةٌ بجانب الرواية؛ فإنَّ علم التحفيظِ بمعناه الواسع الذي تُعضِّده اللغة، ويُرشِّحُه الاستعمال القرآني لمادة (حفظ) ومشتقاتها =يجب أن يشمل كلَّ ذلك[٢].

---

(١) مقاربة تنظيرية لعلم تحفيظ القرآن الكريم، للباحث. وقد أطلتُ النَّفَس بعض الشيء في بيان علاقة علم التجزئة بعلم التحفيظ، لأسباب؛ منها: أنَّ كثيرًا من النظَّار -حتى المتخصصين في مجال التعليم القرآني- لا ينظرون إلى التحفيظ كعلم، وقد سبق لي في البحث المشار إليه تجلية عِلْميّته وإبرازها. والثاني: أنَّ التطبيقات التحفيظية المذكورة تنتظم مجالات التجزئة كلها تقريبًا، فكانت فرصة سانحة لاستعراض تلك المجالات بشكل تطبيقيٍّ، وهذا -في تقديري- يخدم الإفهام، ويُحسِّن التصوُّر. والثالث: أنِّي أردتُ بهذا الاستعراض أنْ أُبيّن أنّ أقرَب العلوم إلى التجزئة وأحقّها باحتوائه -إن كان هذا ممكنًا- هو علم التحفيظ، لا علم القراءات كما هو متصوَّر لدى كثير ممن ناقشتُهم في هذه القضية. وبالجملة، فهذا الاستطراد والاستعراض له ما يبرره.

(٢) مقاربة تنظيرية لعلم تحفيظ القرآن الكريم، للباحث.

وعلم التحفيظ يحتاج إلى تجزئة القرآن الكريم في أمور كثيرة؛ كتقسيم المحفوظات ليُمكن استظهارها وتعاهدها ويساعد في ضبطها، وفي ختمات الاستماع المنهجي، وفي الواجب المنزليّ، وغير ذلك. وفيما يأتي نُلقِي الضوء على هذه الأمور بشيء من الاختصار[١].

التجزئة في ألواح المحفوظ الجديد:

لا يخفى أنَّه من الصعوبة بمكان أن يستظهر الطالب السورة مرة واحدة، وخصوصًا في السور الطوال، وإذا ما كان الطالب صغير السنّ. فكان هناك ضرورة لتقسيم السورة الواحدة إلى عدة نصوص (ألواح)، ومن خلال بعض الخطوات المنهجية المدروسة يكون الطالب قد هُيِّئ لحفظ لَوْحِه واستظهاره، ثم يعرضه على شيخ الحلقة في الجلسة التالية، فإن أُجيز ينتقل لِلَّوْح التالي، وهكذا.

وتبدأ هذه الخطوات بتحديد القَدْر المناسب للحفظ آخذًا في الاعتبار تمام المعاني، فإن كان المقطع الموضوعيّ أطول من أن يُطيق الطالب حفظه على مرةٍ واحدةٍ، وأن يجعله لَوْحًا واحدًا؛ خُطِّط في الخطط الشهرية أن تتواصل الخُطوات المساعدة على الاستظهار خلال جلستَي يومين، ثم يُسمِّعه عرضًا على معلِّمه في جلسة اليوم الثالث.

---

(١) ذُكِر كلُّ ذلك بشرحه المفصَّل في كتاب: (مهارات تحفيظ القرآن الكريم) يسَّر الله نشره.

وبعد تعيين مقدار اللوح الجديد يُهيَّأ الطالب لاستظهاره بالخطوات الأخرى؛ كالقراءة النموذجية، فالجماعية، فالفردية، ملتزمًا في كلِّ ذلك بأحكام الوقف والاستئناف والقطع والابتداء.

التجزئة في أوراد التعاهد:

وبعد أن يستظهر الطالب اللوح فإنَّه يتعاهده كلَّ فترة مُحدَّدة بطريقة منهجيّة مدروسة ضمن وِرد التعاهد.

ويمكن أن نعرِّف التعاهُد اصطلاحًا بأنَّه: «تجديدٌ دائمٌ للعهد بحفظ القرآن الكريمِ؛ لئلا يُنسى»[(١)].

والتجديد الدائم أن يأتي المرءُ ذلك كلَّه في كلِّ وقتٍ؛ لأنَّ فاعل ذلك كلِّه في بعض الوقت، أو فاعل بعضه كلَّ الوقت =لا يقال له: متعاهد؛ بمعنى: محافِظ مُراعٍ.

ويجب أن يُراعي التصميم الدقيق لجداول تعاهد الرواية عدة نقاط، فيراعي عدد أيام الدراسة أسبوعيًّا، ويراعي أن تكون دورة التعاهد على مدة مناسبة. وأنسب مُدَّة لدورة التعاهُد أسبوعان؛ وفي حالة التجوُّز والاضطرار يمكن أن تُزاد إلى ثلاثة أسابيع.

---

(١) مهارات تحفيظ القرآن الكريم، محمود روزن.

والمقصود بدورة التعاهُد: المدة الزمنية الـمُنقضية من يوم تسميع سورةٍ معينة إلى يوم تسميعها مرَّة تالية. فإن كان الجدول مصمَّمًا -مثلًا- بحيث يُسمِّع الطالب سورة (الملك) يوم السبت الأول من هذا الشهر ثمَّ يمرُّ أسبوعان حتى يُسمِّعها يوم السبت الثالث من الشهر نفسه؛ فإنَّ دورة التعاهُد تتكرر حينئذ كل أسبوعين؛ ويكون بالشهر دورتان؛ بمعنى أنَّ الطالب يُسمِّع المحفوظ الماضي نفسه مرتين في الشهر.

ومما يتعلَّق بالتجزئة في تصميم جداول التعاهد أنَّه يجب أن يراعي مصمم هذه الجداول أن يكون تحزيب القدر المراد تعاهده بالسور الكاملة سورة أو سورتين أو ثلاث...وهكذا؛ وليس بعض أجزاء السورة؛ فلا يصح أن نقول مثلًا: تعاهد اليوم من أول سورة يوسف حتى الآية (٨٠) منها؛ وتعاهد الغد من الآية (٨١) من يوسف حتى الآية (٢٠) من الرعد. وقس على ذلك.

والسبب في ذلك مراعاة القطع والابتداء من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ مراعاة أن تنطبعَ السورة كوَحدةٍ واحدة في ذهن الطالب. والأهم أنَّ السَّلف كانوا يحزّبون القرآن بالسور، ولا شكَّ أنَّ هديهم أكمل الهدي.

ويقتضي التصميم المثالي لجداول التعاهد أن يُجمع في وِرد التعاهد الواحد بين سُوَرٍ لا تتوالى في ترتيب المصحف، وهذا -وإن كان قد ورد كراهة

بعض السَّلَف له في مقام التحزيب المطلق[1] - فإنَّه في مقام التعليم جائزٌ بإذن الله.

التجزئة في ختمات الاستماع المنهجي:

ونعني به استماع الطالب استماعًا مخطَّطًا إلى ختمة كاملة من سورة (الفاتحة) إلى سورة (الناس)؛ بحيث يستمع كلَّ يومٍ وِردًا مُحدَّدًا.

والغرض من إلزام الطلّاب بوِرد الاستماع المنهجي جملة أمور؛ منها: القيام بحقّ استماع القرآن الكريم، واستنزال الرحمة والسكينة، وحفّ الملائكة لمستمع القرآن الكريم، وذكر الله تعالى لمستمع القرآن الكريم، وتكوين المَلَكة السماعيّة للطالب، وترقية الملكات اللغوية للطالب، وزيادة حصيلة مفرداته،

---

(١) أخرج أبو عبيد بسنده عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يقرآن القرآن من أوله إلى آخره، ويكرهان الأوراد. وقال ابن سيرين: «تأليف الله خير من تأليفكم». ثم قال أبو عبيد: «وتأويل الأوراد: أنهم كانوا أحدثوا أن جعلوا القرآن أجزاء، كل جزء منها فيه سور مختلفة من القرآن على غير التأليف، جعلوا السورة الطويلة مع أخرى دونها في الطول، ثم يزيدون كذلك حتى يتم الجزء، ولا يكون فيه سورة منقطعة، ولكن تكون كلها سُورًا تامة، فهذه الأوراد التي كرهها الحسن ومحمد». انظر: أبو عبيد في غريب الحديث (٥/ ١٢١).

وهم إنما كانوا يفعلون ذلك حتى يُعدِّلوا بين الأجزاء ويُسوّوها [انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٥/ ١٧٣)]، ففرّوا من تقطيع السورة إلى مخالفة التأليف من أجل المساواة، فعُلِم أن تقطيع السورة من أجل مساواة الأحزاب كان ثقيلًا عليهم. ولكنه مرخَّصٌ في مقام التعليم للمصلحة. والله أعلم.

وتيسير النطق بالقرآن الكريم وتجنُّب اللحن، وتيسير الاستظهار، وتيسير التعاهد، وتيسير إتقان التغنّي بالقرآن الكريم عن طريق تقديم نماذج حسنة للتغني، وربط الطالب بالقرآن الكريم.

ويلتزم كلُّ الطلاب بختمة الاستماع المنهجي ابتداءً من سِنّ الحفظ، وكلما كان الأطفال أصغر سِنًّا تكوّنت المَلَكة السماعية لهم بصورة مُثلى إذا خُطِّط لجَلسة الاستماع المنهجيّ تخطيط سليم.

ومن شروط تعيين أوراد الاستماع المنهجي مراعاة حُسن القطع والابتداء، وهو أمرٌ ضروريٌّ، لا يجوز تجاوزه، وإن أدَّى إلى بعض التفاوت في طول وقت الاستماع، ويمكن تعويضه بالتحكُّم غير المخلِّ في سرعة المادة الصوتية المعروضة.

التجزئة والواجب المنزلي:

يمكن أن نُعرّف الواجبات المنزلية بأنها: نشاط تعليميٌّ مخطَّط يُكلِّف المُعلِّم طلابَه بإنجازه خارج وقت الصفّ الدراسيّ؛ لخدمة أهداف المنهج، ويتعاهد أداءهم له، ويُقوِّمهم فيه.

ومن الواجبات المنزليّة في مجال القرآن الكريم وعلومه:

١ . رسم المصحف عن طريق كتابة النصّ الجديد:

من أكثر أنماط الواجب المنزليّ شيوعًا في حلقات تحفيظ القرآن أن يُكلَّف الطالب بنسخ اللوح الجديد من المصحف برسمه وضبطه وشكله.

والهدف من هذا النمط من الواجب المنزليّ ما يأتي:

أ. أن يُتقن الطالب رسم المصحف وضبطه وشكله.

ب. أن يساعد الطالب في تمكين حفظ اللوح عن طريق تفعيل النمط البصري.

ت. أن يساعد الطالب في تهجّي الكلمات الصعبة.

ولتعظيم الاستفادة من هذا النمط من الواجب المنزلي يراعى ما يأتي:

• كتابة اللوح كما هو من المصحف بأماكن الآيات نفسها، وعدد الأسطر، وبدايات الكلمات ونهايتها في الأسطر، فهذا يُفعِّل التعلُّم عن طريق النمط البصري أكثر.

• استخدام الألوان استخدامًا يسيرًا لتلوين بعض الأحكام التجويدية، أو تلوين المقاطع الموضوعية، أو نحو ذلك.

٢. الاستماع:

وهذا يزيد وقت وِرد الاستماع المنهجيّ، فيقلل الوقت اللازم للختمة، ويزيد من الفائدة المرجوّة من هذه الطريقة، ويُحمِّل الطالبَ ووليَّ الأمر جزءًا من المسئولية التعليمية.

ويجب أيضًا أن يُدرَّب الطالب على تحديد فقرات الاستماع في ضوء حسن الابتداء والقطع.

٣. تسجيل تلاوة الطالب بالتغني وتقويمها ذاتيًّا، وتقويمها تبادليًّا مع زملائه، وتقويم المعلم لها.

ومن الممكن أن تنشئ المدرسة أو الحلقة موقعًا إلكترونيًّا لرفع التلاوات الجيدة؛ كمكافأة لأصحابها. ويمكن أن يشترك فيها أولياء الأمور؛ على أن يُنبّه مشرف تلك المجموعات أن تكون التعليقات فيها منضبطة؛ لا تبالغ في المدح، ولا تنتهج النقد الهادم.

ومما يراعى في هذه التسجيلات مناسبة الابتداء والختم، وهو أحد أهم المعايير التي يقوَّم على أساسها الطالب في واجباته.

٤. استخراج أحكام التجويد من نصٍّ معيَّن، يراعى فيه حسن الابتداء والقطع.

٥. الموازنة بين التفاسير في تفسير آية محدّدة أو مقطع محدّد مع مراعاة تمام المعنى.

٦. مشروعات تشجير موضوعات السورة، وتصميم الخرائط الذهنية.

٧. تلوين الآيات على المقاطع الموضوعية.

وبالجملة؛ فإنَّ مهارة التجزئة من أهمِّ المهارات التي يجب أن يُتقنها المحفّظ، فهو طول الوقت يتعرّض لما لا بد من أن يكون معه على دراية بمواضع الابتداء والقطع المناسبة.

هذا، ومن جهة أخرى فإن التجزئة تنعكس إيجابًا على جودة الحفظ -بصورة غير مباشرة- من زاويتين أُخريين:

الأولى: أنَّ تقسيم السور الطويلة إلى مقاطع صغيرة يجعلها أسهل في الاستحضار، فلو تخيَّلنا سورة البقرة مثلًا دون أرباع، فلربَّما صعب على الكثيرين استحضارها بسهولة، ولكن مواضع الأرباع تعمل عمل معالم الطريق في إرشاد السائر، فلا يضلّ عن مبتغاه. فلعلَّ من الأسباب التي هيَّأها الله -عز وجل- لتيسير حفظ القرآن الكريم أنْ هَدَى علماء المسلمين لفكرة التجزئة. والله أعلم.

الثانية: أنَّ علامات بدايات الأرباع قد تعمل على تفعيل تنشيط الذاكرة البصرية لتمييز بعض المواضع، فتكون عونًا على ضبط التشابه اللفظيّ بها إذا أُحسن استغلالها، مع عدم الإخلال بالمعايير الأساسية للتجزئة.

هل علم التجزئة مُنضوٍ تحت علم التحفيظ؟

وفي ضوء ما سبق، يتّضح أنَّ التجزئة أوسع ما تكون استخدامًا في التحفيظ، فهل هذا يجعل علم التجزئة حقيقًا بالانضواء تحت مظلّة علم التحفيظ؟

والإجابة: أنَّ هذا التقاطع الواسع بين العلمين لا يبرر جعل التجزئة مسألة من مسائل علم التحفيظ؛ بل ما زال لكل منهما حيثياته الأساسية المستقلة، وإنْ تشابَكا عند التطبيق، حتى نشأ بعض مستويات التجزئة بغرض المساعدة على

الحفظ من وجهة نظر واضعيها، ونعني بها الأثمان. فهي أوراد جُعلت بغرض تقسيم الحفظ، بحيث يحفظ الطالب كل يومٍ ثُمُنًا.

ونحن نتحفَّظ على جعل الأثمان مساعدة على تقسيم الحفظ؛ لأمور:

الأول: أنَّ هذه الأثمان من أكثر مستويات التجزئة التي لا تراعي تمام المعنى ابتداء وقطعًا، حتى وصل الأمر أن جُعلت بعض مواضعها في أثناء الآية. والطالب إذا استشعر جواز مخالفة المعاني قطعًا وابتداءً في الحفظ، فإنه يستصحب جوازه في كلِّ أمره؛ لا سيَّما صغار السنّ من الحفظة الذين قد لا يُفرّقون بين مقام الحفظ وغيره.

الثاني: أنَّ الطالب عادة ما يتدرّج في الحفظ؛ بحفظ آيتين آيتين وثلاث آيات ونحو ذلك من قصار السور، ثم يكثر قدر محفوظه بتقدّمه في الحفظ والسنّ، فإذا صار إلى نصف القرآن ونحوه كان في مقدوره أن يحفظ الرُّبُع ونحوه. وهذا أمر مشاهدٌ معلومٌ، والأثمان لم توضع على هذه الحقيقة؛ لا في مراعاة التدرُّج، ولا في مراعاة أنَّ الطالب المتوسّط والمنتهي ليسا بحاجة إليها أصلًا.

الثالث: أنّ الطلاب وعموم الحفظة متفاوتون في قدرتهم على الحفظ، فبعضهم يمكنه أن يحفظ في اليوم ما يحفظه غيره في أسبوع وأكثر، وتجزئة الأثمان تفترض أنهم في الحفظ سواءٌ، وهذا غير كائن بالمرّة؛ يعلمه كل مَن عُنِيَ بتحفيظ القرآن الكريم ردحًا من الزمن. وهذا قول جمهور العلماء المعنيين بهذا الفنّ. قال الداني: «فأمَّا تلقين الأستاذ لمن يلقّنه؛ فليكن تلقينه على مقدار ما

يظهر له من لُبه ويقظته، وتمكُّن ذلك في صدره، ورسوخه في قلبه، فإنَّ الناس متفاوتون في ذلك»[(١)]، وكلُّ مراحل التعليم بعد مرحلة التلقين ينطبق عليها هذا. قال الشوشاوي: «وأمّا المقدار الذي ينبغي أن يتعلم به القرآن من الآيات عند بعض العلماء، فاعلم أنَّه لا تحديد في ذلك عند جمهور العلماء؛ لاختلاف العقول والأحوال»[(٢)].

الرابع: أنَّ الطريقة التي نعتمدها ونرضاها في الحفظ تُراعي الوقف والاستئناف والابتداء والقطع في كلِّ مراحل الحفظ حتى في مرحلة التلقين، بالتركيز على المقطع المراد حفظه كاملًا؛ مع مراعاة الوحدة الموضوعية للمقطع، فإن كان حفظه في يومٍ واحد أكبر من طَوْق الطفل رُكِّز على القراءة أكثر من يومٍ بحسب طول المقطع، ثم يُركّز على التسميع في يوم آخر بعد أن يكون الطفل قد حفظه كاملًا، ويُخطَّط لذلك في خطط التحفيظ اليومية والأسبوعية والشهرية، آخذًا في الاعتبار طَوْق كلِّ حافظٍ، مع الاستعانة بالوسائل السمعية والبصرية المساعدة[(٣)].

---

(١) شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، للداني (٢/ ٢٦٢).

(٢) الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، للشوشاوي (ص٢٩٨).

(٣) وقد شرحنا هذه الطريقة بالتفصيل في كتاب: (مهارات التحفيظ) يسَّر الله نشره. وقد يرد عليه قول ابن الجزري: «وأمّا ما ورد عن السلف من أنهم كانوا يُقرِئون ثلاثًا ثلاثًا، وخمسًا خمسًا وعشرًا عشرًا لا يزيدون على ذلك فهذه حالة التلقين». انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين (ص١٣).

=

الخامس: أنَّ الحفظ له أساليبه في التجزئة التي يستغني بها عن التجزئة المصوّرة في المصاحف، والتي لا يمكن لعلامات التجزئة أن تفي بها بحال، ولا أن تعالج الحدّ الأدنى منها. ومن جهة أخرى؛ فكما يمكن أن يستغني الحافظ

=

فيجاب عنه بأنه على التقريب، يدل عليه قولهم: ثلاثًا ثلاثًا وخمسًا خمسًا وعشرًا عشرًا، فلم يكن شيئًا واحدًا، كما يجاب عنه بتفاوت الآيات طولًا وقصرًا، وباختلافهم في مواضع بعض رؤوس الآي في القرآن، وبأنهم ربَّما عدُّوا المعنى الواحد آية، وهو آيتان، كما في قول النبي ﷺ لمّا سُئل عن الحُمُر: «ما أَنزل الله عليَّ فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧، ٨]»، وهما آيتان عند جميع أهل العدد. وبأنَّ التسوية غير مرادة لذاتها، وبأنَّه قد جرى العرف على المقاربة لا التسوية التامّة لأنها غير ممكنة.

فهذا لا يستدلُّ به على أنَّهم كانوا يحفظون به مجتزأ من المعنى. على أنَّه لو سُلِّم بأنَّ فيه دليلًا عليه فيجاب عنه بأنهم كانوا أعلم الناس بالمعنى، ولم يكن يخفى عليهم انقطاعه؛ لأنهم أهل لسان، وأنهم إنما كانوا يقتصرون على ذلك في التلقين فقط، بدليل الإنكار على من التزم العشر في الصلاة وإن خالف المعنى.

كما يجاب عليه بأنَّ وسائل التعليم توفيقية لا توقيفية وأنها تتطوَّر، ولما كان تصوير الوحدة الموضوعية أعون على الحفظ فالمصير إليها واجب على عُرف التربويين.

وأمّا الذين يحفظونه على كِبَر، فإنهم مَن يُتصوَّر أنهم يحتاجون إلى التسوية، على أنَّ الواقع يقول غير ذلك، فهو يتدرج أيضًا في الحفظ حتى ينتهي إلى آخر المفصّل من نهاية المصحف، وبعدها لا يعجزه أن يخطط محفوظه بحيث يواكب بدايات المعاني الصحيحة. وبالجملة فحفظ القرآن لا يتوقف على التجزئة الحادثة لا للصغير ولا للكبير، ولم يقل به أحدٌ من السلف في الصَّدْر الأول، وطريقتهم في ذلك تُباينه، ولا بد من الفصل بين علم التجزئة وعلم التحفيظ، فكلٌّ منهما علمٌ ذو حيثية مستقلَّة متباينة. والله أعلم.

عن علامات الضبط، فإنه يمكن أن يستغني عن علامات التجزئة. وهذا يضعنا مرة أخرى أمام حقيقة أنَّ هذه العلامات يجب أن توضع للعامّيِّ لا للمتخصص والحافظ.

وبالجملة؛ فالأثمان لا تساعد على تقسيم الحفظ؛ بل إنَّ آثارها السلبية أكبر من أيّ فائدة مرتجاة منها. بل قطع الدكتور شرشال بأنَّ هذه التجزئة بصورتها الحالية كالأثمان والأرباع والأجزاء والأحزاب الموضوعة في غير مواضعها الصحيحة عقبة كؤود في طريق الحفظ تتسبب في الاشتباه والغلط والنسيان، وأنَّ كلَّ تجزئة لا تقوم على الترابط اللفظي والمعنويّ وفي وسط الآي فهي باطلة[1].

والذي يُهمُّنا في هذا المقام أن نؤكّد أن علم التحفيظ أكثر العلوم استخدامًا للتجزئة، وأنَّ المحفِّظ يجب أن يكون مُلِمًّا به إلمامًا كافيًا، وهذا ما نحرص على إكسابهم إيَّاه، وتدريبهم عليه في البرامج التأهيلية للمحفِّظين في منظومات التحفيظ النموذجي. ولكن كلّ هذا ليس مبرِّرًا لطمس هُوية علم التجزئة كعلمٍ مستقلٍّ من علوم القرآن، وضمّه إلى علم التحفيظ.

(١) تجزئة القرآن، للدكتور شرشال (ص٩٨).

سابعًا: علاقة علم التجزئة بعلم التفسير والمناسبة والوحدة الموضوعية:

لا يخفى أنَّ علم التجزئة في قيامه على معيار تمام المعاني فإنَّه يستمدُّ أحكامه بالتمام والنقص من إدراك المعاني والمناسبات بين الآيات والموضوعات والسُّور، وهي المادة التي يوفّرها علم التفسير وعلم المناسبات والوحدة الموضوعية. فعلاقة التجزئة بتلك العلوم علاقة استمداد بالدرجة الأولى.

ثامنًا: علاقة علم التجزئة بعلم الإحصاء:

لعلَّ علم الإحصاء هو العلم الوحيد من خارج دائرة علوم القرآن الذي له علاقة بعلم التجزئة، ذلك أنَّ تحديد الوحدات القرآنية، ومحاولة الوصول إلى تجزئة مثالية تراعي تمام المعاني ثم التسوية الكمّية؛ يقتضي العلم بإحصاءات دقيقةٍ للقرآن الكريم؛ كعدد كلماته، وعدد كلمات أسباعه، وعدد كلمات كلّ جزء من أجزاء ثلاثين، ومن أجزاء مائتين وأربعين، ونحو ذلك.

كما يقتضي الإلمام ببعض الإحصاءات المركَّبة الأساسية، كتحديد أطوال الأجزاء المعيارية على الكسور المختلفة، وحساب التباين والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بين بعض الظواهر المتعلقة بذلك، وغير ذلك من المقاييس ذات الدلالة الإحصائية الكاشفة عن مدى التجانس الكميّ بين أجزاء القرآن ووحداته في النصّ المكتوب والمنطوق، وعلاقة ذلك بالمقصد التعبديِّ لإقامة حقوقه؛ كتلاوته، وترتيله، واستماعه، والقيام به، وحفظه، وتعاهده.

مما سبق يتّضح أن علم التجزئة وثيق الصلة بعلوم القراءات والإقراء والتحفيظ والوقف والابتداء والتفسير والمناسبات والوحدة الموضوعية ورسم المصحف، فهو يتّصل بها من خلال بعض مسائل في كلٍّ منها. كما أنَّه وثيق الصلة بعلم آخر من خارج دائرة علوم القرآن وهو علم الإحصاء.

وقد تأكَّد من استعراض تلك العلائق أنَّه علمٌ مستقلٌّ ذو حيثية مباينة لغيره من علوم القرآن، وإن كانت هذه العلوم تتداخل مع بعضها في عدد من المسائل التي قد تقلُّ وقد تكثر، وقد تضيق مساحة الاشتراك بينهما، وقد تتسع، ولكن كل ذلك لا يُبرّر اعتبار علم التجزئة برمّته علمًا تابعًا لعلم من تلك العلوم، بل تبقى العلاقة بينه وبينها كالعلاقة بين بعضها بعضًا في دائرة علوم القرآن الواسعة.

المبحث الثالث: مجالات تجزئة القرآن الكريم:

تشمل تجزئة القرآن نطاقًا واسعًا يهتمُّ بتنظيم تحزيب النصّ القرآني في جميع صوره: المخطوطة داخل المصحف وخارجه، والمنطوقة، والمسموعة.

ولا يقتصر نطاق التجزئة على النصِّ المخطوط داخل المصاحف؛ كما يظنُّ بعض النُّظَّار.

فعلاوة على تعلُّق هذا العلم بتجزئة النصّ المخطوط داخل المصاحف، والنَّظر في كيفية تمثيله فيها، سواء كان التمثيل داخل إطار النصّ القرآني وفي متنه، أو في هامش المصحف خارج إطار النصّ القرآني = فإنَّ التجزئة تهتمُّ بالنصِّ القرآني المخطوط خارج المصحف، كالنصوص المختارة من القرآن الكريم بغرض المدارسة في مناهج التعليم؛ كالتفسير والتدبر والتذوق البلاغي والتعبير الأدبيّ ونحو ذلك. فكلُّ هذا له مدخل في علم التجزئة، وكلٌّ يجزئ بالصورة التي تُناسب الغرض من التجزيء للأوراد والوحدات قراءةً وقيامًا واستماعًا وعرضًا وحفظًا وتعاهدًا وتدبرًا ودراسةً وغير ذلك، وتناسب طبيعة المجال المعنيّ بالتجزئة.

وأمَّا المنطوق فيشمل جميع صور النصِّ الكريم المنطوقة في قراءة الصلاة وفي أوراد التعاهد العامة، وأوراد التعاهد في التعليم القرآني، وألواح الحفظ، وقراءة المحافل، ونحو ذلك.

وأمَّا النصّ المسموع فيشمل جميع صور النصّ الكريم المسموعة في ختمات السماع المنهجي في التعليم القرآني، وفي الختمات الإذاعية، وفي أوراد الإقراء، ونحو ذلك.

وغالبًا ما يكون النصّ المقروء مسموعًا في الوقت ذاته، ولكن تصنيفه من حيث كونه مسموعًا أو منطوقًا يتحدّد بناءً على المنوط به تنظيم التجزئة، ولذلك فالقراءة في المحافل تصنَّف تحت الصورة المقروءة؛ لأن القارئ هو الذي يتحكَّم في تحديد مواضع الابتداء والقطع، وتلاوات الإذاعة تصنَّف تحت الصورة المسموعة؛ لأنَّ مُعِدَّ التلاوة هو الذي يتدخَّل في تحديد بداية المسموع ونهايته من خلال عملية (المونتاج)، وليس للقارئ نفسِه دخلٌ في تحديدها.

وفي ضوء ذلك؛ فعرض الطالب على شيخه يصلح للدخول تحت الصورة المنطوقة والمسموعة؛ إذ يلزم الشيخَ أن يُعلِّم طالبه مواضع الابتداء والقطع المناسبة، ويناقشها معه. والله أعلم.

فكلّ هذه الصور مجالاتٌ لعلم تجزئة القرآن الكريم بمعناها الواسع.

وهناك مجالٌ آخر من مجالات التجزئة يتعلَّق بالنصِّ القرآني من حيث موضوع النصّ القرآني. فمِن ذلك ما رواه أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «أمَا يستطيع أحدُكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟» قالوا: نحن أضعف من

ذلك وأعجز. قال: «إنّ الله -عز وجل- جزَّأ القرآن ثلاثة أجزاء، فجعل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ جزءًا من أجزاء القرآن»[1].

قال المازري في شرح حديث: «قُلْ هو اللهُ أحدٌ؛ تعدِل ثلُثَ القرآنِ»: «قيل معنى ذلك أن القرآن على ثلاثة أنحاء: قصص، وأحكام، وأوصاف لله جلّت قدرته، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تشتمل على ذكر الصفات، فكانت ثُلُثًا من هذه الجهة. وربما أسعد هذا التأويل ظاهر الحديث الذي ذُكر فيه أن الله تعالى جزّأ القرآن»[2].

ومن ذلك ما يتعلَّق بألقاب بعض طوائف سوره وآياته، مما صحَّ عن رسول الله ﷺ وعن السلف رضي الله عنهم. وقد يسمَّى: (أصناف القرآن).

فمن ذلك ما أشار إليه أبو طالب المكي وغيره بقوله: «ويقال: إنَّ في القرآن ميادين وبساتين ومقاصير وعرائس وديابيج ورياضًا وخانات؛ فالميمات ميادين القرآن، والراءات بساتين القرآن، والحاءات مقاصيره، والمسبحات عرائس القرآن، والحواميم ديابيج القرآن، والمفصل رياضه، والخانات ما سوى ذلك. فإذا جال المريد في الميادين، وقطف من البساتين، ودخل المقاصير،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (ح٢٧٤٩٨)، واللفظ له، ومسلم في صحيحه (ح٨١١).

(٢) المعلم بفوائد مسلم، للمازري (١/ ٤٦١).

وشهد العرائس، ولبس الديابيج، وتنزّه في الرياض، وسكن غرف الخانات؛ اقتطعه وأوقفه ما يراه وشغله الشاهد به عما سواه»[(١)].

وسمَّى الشوشاوي هذا العلمَ (أصناف القرآن)، قال: «فأصنافه سبعة أصناف: اللاميمات، واللامراءات، والحامدات، والمسبحات، والحاميمات، والمفصلات، والخانات»[(٢)].

فالأول ما بدأ بـ(الم)، والثاني ما بدأ بـ(الر)، والثالث ما بدأ بالحمدلة، والرابع ما بدأ بالتسبيح، والخامس ما بدأ بـ(حم) والسادس المفصّل، والسابع ما سوى ذلك، وهي على الترتيب: الميادين والبساتين والمقاصير والعرائس والديابيج والرياض والخانات. ويُعكِّر على هذه القسمة تداخل بعض السور في القسمين، فالمسبّحات باستثناء سبحان الإسراء -إن عُدَّت من المسبّحات- كلُّها من المفصَّل. وعلى كلٍّ فأمر هذه الأصناف مما يحتاج إلى تحقيقٍ.

---

(١) قوت القلوب في معاملة المحبوب، لأبي طالب المكي (١/ ٨٦- ٨٧)، وبنصّه مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ في إحياء علوم الدين، للغزالي (١/ ٢٨٢). وانظر: جمال القراء، للسخاوي (ص٨٩)، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٤٥٤)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (١/ ٢٠١)، والفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، للشوشاوي (ص٣٤٩، ٣٩٥).

(٢) الفوائد الجميلة، للشوشاوي (ص٣٤٩).

وتشتهر سور ﴿حمٓ﴾ بالحواميم أو آل حاميم، وتشتهر سور ﴿طسٓ﴾ بالطواسين، وقيل الطواسيم، والأول أقرب لأنه المشترك فيها ﴿طسٓ﴾، وزيدت الميم في الشعراء والقصص دون النمل. ويقال لذوات ﴿الٓمٓ﴾ اللواميم بدل اللاميمات، وهو أشبهُ بطريقة نحت الفواتح إذ يجعلونها على (فواعيل)؛ كحواميم وطواسين أو طواسيم.

ولبعض العلماء اجتهاد في تلقيب بعض سور القرآن بالنَّظَر إلى فواتحها أيضًا؛ فالمستفهمات هي السور التي بدأت بالاستفهام، وهي سور: الإنسان والغاشية والشرح والفيل والماعون، والمقسمات هي السور التي ابتدأت بالقسم. ونحو ذلك.

ومن ذلك أيضًا تلقيب سورتين أو أكثر بلقب؛ كالزهراوين للبقرة وآل عمران، والمعوذات للإخلاص والفلق والناس، والمعوذتين للأخيرتين، والمقشقشتين لسورتي الكافرون والإخلاص، والعِتاق أو العتاق الأُول لسور بني إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء، أخذًا من حديث لابن مسعود رضي الله عنهم.

ويدخل في مبحث أصناف القرآن -وبالتالي في علم التجزئة- تقسيم سور القرآن الكريم إلى الطُّوَل والمئين والمثاني والمفصَّل؛ على اختلاف في تحديد المراد بكلٍّ منها[1]، قال الزركشي: «النوع الرابع عشر: معرفة تقسيمه بحسب

(١) انظر بحث: «ألقاب السور القرآنية: دراسة تأصيلية لألقاب السور المتعددة في القرآن الكريم»، للدكتور العباس بن حسين الحازمي، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج٢٣، =

سوره وترتيب السور والآيات وعددها: قال العلماء رضي الله عنهم: القرآن العزيز أربعة أقسام: الطُّوَل والمِئُون والمثاني والمفصّل»[1].

وكذا، فلعلّه يحسن أن يدخل في مباحث علم التجزئة بحث تضمين النصّ القرآني واقتباسه في الشعر ونحوه، ولو كان جزءًا من آيةٍ. فهو عند التأمُّل نوعٌ من التجزئة. ولعلَّه يتعلَّق به كذلك بحث كيفية عزو الآيات ومقاطع الآيات التي تحكي أقوالًا ينقلها القرآن الكريم عن قائليها، ومتى يُقال: «قال تعالى»، ومتى يقال: «قال فلان» ممن يحكي القرآن أقوالهم، ونحو ذلك. فهذا أيضًا -في تقديري- أشبه بمباحث هذا العلم. والله أعلم.

ولعلَّه -كذلك- يصلح أن يكون المظلَّة الكبرى التي تنتظم علم الوحدات الموضوعية للسور، ومقاصدها.

ولذا؛ قلنا في حكمه: إنَّ الإلمام بهذا العلم الشريف وأُسُسِه يلزم المسلمين جميعهم؛ كلٌّ بقدره واختصاصه، ويتأكّد استحسانه في حقِّ المفسّرين وأئمة المساجد والمقرئين والمحفّظين ونحوهم.

=

ع(٢)، ٢٠١٥، (ص١٤- ٧٤). وبحث: «تقسيم سور القرآن إلى طُوَل ومئين ومثاني ومفصَّل؛ عرض ودراسة»، للدكتور محمد الطاسان، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ع(١٩٥)، ١٤٤٢هـ، (ص٦١- ١٤٩).

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٢٤٤).

المبحث الرابع: نظرة في المعايير التي قامت عليها تجزئة القرآن الكريم:

عالجت المباحث السابقة عددًا من قضايا علم التجزئة، ونسرد في التوصيات -بإذن الله- عددًا آخر من القضايا التي يراها الباحث بحاجة إلى التحقيق. وفي هذا المبحث نركِّز على قضيّة واحدة من أهمِّ قضايا علم التجزئة، وهي قضية المعايير التي قامت عليها تجزئة القرآن الكريم، إذ بها يتكامل بناء القالب الرئيس لعلم تجزئة القرآن الكريم، وهو مقصود هذا البحث.

وفي ضوء الغرض من التجزئة يتحدَّد معيارها. وعليه؛ يصير للتجزئة أكثر من معيار؛ بناء على الغرض منها.

وبالجملة؛ يُمكن حصر معايير التجزئة في التسوية الكمِّية، ومراعاة المعنى، والتمييز. ومن مجموعها نشأت مدارس التجزئة التي يمكن حصرها في اتّجاهين عريضين؛ الأول: التجزئة الكمية، والثاني: التجزئة المعنوية.

فالتجزئة الكمية قائمة على أنَّه يمكن تجزئة القرآن الكريم بالنَّظَر للسُّور أو للآيات أو للكلمات أو للحروف، فيصير لدينا ثلاثة أنواع من التجزئة: تجزئة بالسور (تحزيب السلف)، وتجزئة بالآيات (التخميس والتعشير)، وتجزئة بالكلمات والحروف (التجزئة الحادثة).

والتقسيم بالسُّور ثلاثة أنواع:

النوع الأول: يراعى فيه طول السُّور، وعلى هذا الأساس تُقسَّم سور القرآن إلى الطُّوَل والمئين والمثاني والمفصَّل.

والنوع الثاني: هو تحزيب السَّلف المشهور، فقد سبَّعوا القرآن الكريم على سبعة أجزاء؛ باستثناء الفاتحة: ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة سورة، وحزب المفصَّل من سورة ق حتى نهاية المصحف، كما هو مشهورٌ عنهم بوِرد (فمي بشوق).

والنوع الثالث: التصنيف بالفواتح إلى: لواميم، ولامراءات، وحامدات، ومسبّحات، وحواميم، ومفصّلات، وخانات، كما مرَّ بنا في ثنايا هذا البحث.

وباستثناء التحزيب بالسُّور؛ فإنّ التساوي الكمّيَّ ملموحٌ فيها، فالأصلُ الذي بُنيت عليه الخموس والعشور المساواةُ التامة في عدد الآيات بغضِّ النظر عن طولها، فأقصر آية في القرآن جزء من خَمسة أجزاء من الخَمْس، وجزء من عشرة أجزاء من العَشْر، وكذا أطول آية في القرآن. والتجزئة بعدد الكلمات والأحرف كذلك، حتى إنهم كثيرًا ما يذكرون أن مُنتهى أحد الكسور التسعة بهذا الاعتبار قد يكون حرفًا في أثناء الكلمة، أو كلمة في أثناء الآية.

وأمَّا التجزئة المعنوية فتضع نُصب عينيها الوحدة الموضوعية، بغضِّ النَّظر عن المساواة التامّة بين الأجزاء. ويمكن أن نعتبر نقطةَ انطلاقه تحزيبَ السلف بالسُّور أيضًا؛ إذ لا يُمارَى في أنَّ أعلى الوحدات تحقيقًا للوحدة الموضوعية هي السورة. ثم لمّا قصرت الهمم، وظهرت الحاجة إلى توزيع السورة الطويلة في القيام على أكثر من ركعة وُلِدَت تجزئة الركوعات، وبعد تطوُّر الطباعة في العصر الحديث اتَّسعت مساحة التفنُّن في طباعة المصاحف على أغراضٍ مختلفة؛

كمصاحف القراءات، ومصاحف التفسير، ومصاحف الغريب، ومصاحف أسباب النزول، ومصاحف التجويد، وغير ذلك، فوُلِدَت -فيما يتعلَّق بالتجزئة- فكرة مصحف التفصيل اللوني الموضوعي، وهي عند التأمُّل نوع من التقسيم المعنوي؛ لغرض أو أكثر، وإن لم يُرِد واضعوها المعنى الحرفيَّ للتجزئة.

والملاحظة البيّنة في هذين الخطَّين المتوازيين أن تحزيب السلف يصلح منطلقًا لكلٍّ منهما، فهو باعتبارٍ تجزيءٌ كميٌّ يُراعي أعلى الوحدات القرآنية، وباعتبار آخرٍ فهو تجزيءٌ موضوعيٌّ معنويٌّ؛ إذ إنَّ لكلِّ سورةٍ موضوعًا ومقصدًا منسوقًا مترابطًا.

وبالنَّظر في هذه الأنواع يمكن تصنيفها إلى نوعين باعتبار منشئها؛ النوع الأول: التجزئة التوقيفية، والنوع الثاني: التجزئة التوفيقية.

فالتجزئة التوقيفية كالسور نزلت هكذا من عند الله تعالى، تأليفًا بالإجماع، وترتيبًا على الراجح، فليس لأحد فيها عمل. وتحزيب السلف مأخوذ على الراجح مما ورثه الصدر الأول من النبي ﷺ فهو كالتوقيف أيضًا.

والعشور والخموس باعتبار أنها مكوّنة من عدد معيّن من الآيات، وأنَّ تحديد بداية الآية ونهايتها توقيفيٌّ؛ فإنّ الخموس والعشور توقيفية بالنَّظر إلى مقدارها، ولكنّها ليست توقيفية في التوقيت بها في الصلاة؛ بل ورد عن بعض السلف نهيهم عن الالتزام بقراءة عَشرٍ في الركعة إذا خالف تمام المعنى.

فقد رُوي عن عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه كان إذا دخل شهر رمضان قام أول ليلة خلف الإمام يريد أن يشهد افتتاح القرآن، فإذا ختم أتاه أيضًا ليشهد ختمه، فقرأ الإمام: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة: ١٠ للجميع ما عدا الكوفي ١١، وليست رأس آية للشامي]، وركع، فعابه عمر، وقال: قطعتَ قبل تمام القصة: ﴿وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١١ للجميع ما عدا الكوفي ١٢](١).

وروى الإمام أبو عمرو الداني بسنده إلى ميمون بن مهران رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إني لأقشعر من قراءة أقوام يرى أحدُهم حتمًا عليه ألّا يقصر عن العشر، إنما كانت القرَّاء تقرأ القصص إنْ طالت أو قصرت. يقرأ أحدُهم اليوم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة: ١٠ للجميع ما عدا الكوفي ١١، وليست رأس آية للشامي]، ويقوم في الركعة الثانية فيقرأ: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[البقرة: ١١ للجميع ما عدا الكوفي ١٢]»(٢).

وهذان النصَّان يفيدان أنَّهم كانوا يعمدون إلى الركوع عند العواشر، فالآية الأولى أوَّل عاشرة على جميع العدود ما عدا الكوفي فهي الحادية عشرة، وليست رأس آية للشامي، وأنَّ الذي انتقده عمر بن عبد العزيز وميمون بن

(١) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، للصفاقسي (ص١٢٩).

(٢) المكتفى في الوقف والابتدا، للداني (ص٥).

مهران رَحِمَهُمَاٱللَّهُ أنْ تُتَّبع التسوية في التجزئة بالمخالفة للمعنى. وهذا هو المرتكز الرئيس في النقد الموجَّه إلى هذه التجزئة التي تتنكّب تمام المعنى في موضع يجب فيه اعتباره، فقياسهما واحدٌ، وحُكمهما واحدٌ.

قال أبو عمرو معلِّقًا على أثر ميمون بن مهران: «فهذا يُبيّن أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يتجنَّبون القطع على الكلام الذي يتَّصل بعضه ببعض، ويتعلق آخره بأوله؛ لأن ميمون بن مهران إنما حكى ذلك عنهم، إذ هو من كبار التابعين، ولقد لقي جماعة منهم. فدلَّ جميع ما ذكرناه على وجوب استعمال القطع على التمام، وتجنب القطع على القبيح، والحض على تعليم ذلك وعلى معرفته»[(١)].

ومما يُلحق بمعيار التسوية الكمية أنَّ الإذاعات والمحطات التي تذيع المصاحف الصوتية تلتزم بفقرات صوتية لها زمن محدَّد، وقد يقتضي ذلك أن يقطعوا على بعض المواضع غير المناسبة؛ لأنَّ الوقت المحدَّد للفقرة الصوتية لا يكفي لبلوغ التمام، وهذا -ولا شكَّ- لا يوافَقُ عليه، وهو مما يحتاج إلى مراجعة.

وأمَّا معيار التمييز عند بعض المجزِّئين؛ فهو قائم على استغلال التعليم بمواضع التجزئة في ضبط المتشابه اللفظيّ ما أمكن، فقد يُرجِّح المجزِّئ التعليم

(١) المكتفى في الوقف والابتدا، للداني (ص٥).

بموضع معيّن؛ لأنَّ هناك آية أخرى تشبهه، فيستغلّ علامة التجزئة كرابط ذهنيٍّ لضبط الموضعين، وعدم التردُّد بينهما.

فلعلَّهم لذلك ميّزوا في سورة الزُّمَر فربَّعوا عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾[الزمر: ٨]؛ قصدًا للتمييز بينها وبين الآية الأخرى في السورة الكريمة التي تشتبه بها اشتباهًا حقيقيًّا، وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍۭ﴾[الزمر: ٤٩]، وربَّعوا عند قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا۟ هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١]؛ تمييزًا لها عن قوله تعالى في السورة ذاتها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِى ٱلْأَرْضِ فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[غافر: ٨٢]، والحفظة والمحفّظون يعلمون أنَّ هذه هي المواضع التي يحصل فيها الاشتباه الحقيق بالضبط بالتمييز السابق عند الموضع المتقدّم.

كما علَّموا عند قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾[الكهف: ٧٥]؛ توجيهًا لنظر الحافظ إلى اختلافها بلفظة واحدة عن الآية المتقدمة قريبًا: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾[الكهف: ٧٢]، فهذا من التمييز اللاحق عند الموضع المتأخر.

وعلَّموا (في) عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِى ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٢٧]؛ جذبًا لنظر الحافظ لاختلافها عن الموضع المتقدّم: ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾[ق: ٢٣]، فهذا أيضًا من التمييز عند المتأخر.

وتختلف مدارس التجزئة في ترتيب هذه المعايير؛ فالمجزِّئون بالمعنى يجعلون تمام المعنى أولويتهم، ولو لم يتيسَّر لهم التسوية، والمساوون قد يتفق لهم القطع على بعض المواضع غير الصالحة للقطع، أو الابتداء من بعض المواضع غير الصالحة للابتداء.

الخاتمة والتوصيات:

بعد هذا التطواف يطيب لنا أن نختم هذه الدراسة بتلخيص وافٍ لأهمّ ما توصَّلت إليه من نتائج، مشفوعةً ببعض التوصيات والمقترحات البحثية في آفاق علم تجزئة القرآن الكريم.

أوَّلًا: أهم نتائج البحث:

١. عرَّفَت الدراسة **علم تجزئة القرآن الكريم** بأنّه علم وحدات القرآن الكريم. وهو علم يبحث في تقسيم القرآن الكريم؛ أغراضه وثمرته ومعاييره ومجالاته وتاريخه واستمداده ومدارسه وأحكامه.

٢. **موضوع علم تجزئة القرآن الكريم**: النصُّ القرآني من حيث وضع أجزائه ووحداته، وأغراضه، ومعاييره، ومجالاته، وأحكامه.

٣. **ثمرة علم تجزئة القرآن الكريم**: التنظيم والتيسير لأورادٍ للقيام والقراءة والاستماع والحفظ والتعاهد والعرض والمدارسة والتدبُّر ونحو ذلك من أغراض القيام بحقٍّ أو أكثر من حقوق القرآن؛ إذ لا يمكن للمصلِّي والقارئ والمستمع والحافظ والمتعلّم أن يجعلوا القرآن الكريم وِردًا واحدًا. ومن ثمراته كذلك معرفة أصناف سور القرآن الكريم، والرابط الموضوعيّ بينها. ومنها تحسين فهم المسلمين للقرآن، وتصوُّر حدود موضوعاته، وروابطه السياقية. ومنها الإلمام بتاريخ تجزئة المصاحف، وتعيين التوقيفيّ فيها والتوفيقيّ. ومنها

التوقيف على طريقة السلف في تحزيب القرآن الكريم وتجزئته لمن رام تحقيق تمام الاقتداء بهم. ومنها تسهيل الحُكم في بعض المسائل الشائكة، بالفصل بين حيثيات العلوم التي تتنازعها، وتحقيق مدى صراحة نسبة تلك المسائل إلى هذه العلوم. ومنها الارتقاء بتجزئة المصاحف العامّة إلى أفضل ما يليق بجلال القرآن وجماله، وتسوير جنابه دون ما يليقُ به منها.

٤. إنَّ الإلمام بعلم تجزئة القرآن الكريم مما يحسن العلم به للمسلمين جميعهم؛ كلٌّ بقدره واختصاصه، ويتأكّد وجوبه على المفسّرين وأئمة المساجد والمقرئين والمحفّظين ونحوهم.

٥. للتجزئة مصادر وروافد متنوّعة يمكن من خلالها تشكيل المادة الرئيسة لهذا العلم الجليل، فمنها: طرائق السلف في تحزيب القرآن، والمرويّات عنهم في هذا الشأن، والمصاحف المخطوطة والمطبوعة على اختلاف التجزئة فيها باختلاف الأقطار الإسلامية حول العالم، ومصنَّفات التجزئة المفردِة لها والمضمِّنة، وكُتب التفسير والنَّظم والمناسبات، والأبحاث المفردة في دراسة الوحدة الموضوعية القرآنية، والدراسات الجادَّة في التعليم القرآني المهتمّة بالتحفيظ النموذجيّ، والأبحاث الجادة التي اهتمّت بنقد التجزئة المشهورة في المصاحف، وقدَّمت مقترحات لتحسينها وتطويرها.

٦. بيَّنَت الدراسة أنَّ تجزئة القرآن لم تعامل بوضوح كعلمٍ مستقلٍّ، وحتى مَن أفردها بالتصنيف أو توسَّع في تضمينها مباحثَ كتبٍ أخرى؛ لم يلملم شتات مسائلها، ولم يستوعب ذكر استمدادها وفوائدها ومجالاتها ومسائلها بالشكل الذي تستحقُّه.

٧. استظهرَت الدراسة أنَّ أكثر ما يتوارد عليه ذِكر المصنّفين من موضوعاتها ومسائلها: تفصيل مواضع الأجزاء على الكسور التسعة، وما يتفرع منها، ومعنى التجزئة والتحزيب، وعلاقة التجزئة بالتحزيب، وذِكر مبدأ وضع التجزئة القائمة، والسبب الداعي لوضعها، وفوائدها.

٨. أوضحَت الدراسة أنَّ تجزئة القرآن تُغطِّي نطاقًا واسعًا يهتمُّ بتنظيم تحزيب النصّ القرآني في جميع صوره: المخطوطة داخل المصحف وخارجه، والمنطوقة، والمسموعة. ولا يقتصر نطاق التجزئة على النصِّ المخطوط داخل المصاحف.

٩. كما بيَّنَت أنَّ هناك مجالًا آخر من مجالات التجزئة يتعلَّق بالنصِّ القرآني من حيث ألقاب بعض طوائف سوره وآياته، مما صحَّ عن رسول الله ﷺ وعن السلف رضي الله عنهم. وقد يسمَّى: (أصناف القرآن). ويدخل فيه تقسيم سور القرآن الكريم إلى الطُّوَال والمئين والمثاني والمفصَّل؛ على اختلاف في تحديد المراد بكلٍّ منها.

١٠. رسَّمَت الدراسة علائق علم التجزئة بغيره من العلوم، فبيّنَت أنه وثيق الصلة بعلوم القراءات والإقراء والتحفيظ والوقف والابتداء والتفسير والمناسبات والوحدة الموضوعية ورسم المصحف، فهو يتّصل بها من خلال بعض مسائلَ في كلٍّ منها. كما أنَّه وثيق الصلة بعلم آخر من خارج دائرة علوم القرآن وهو علم الإحصاء.

١١. وقد تأكَّد من خلال استعراض تلك العلائق أنَّ علم التجزئة علمٌ مستقلٌّ ذو حيثية مباينة لغيره من علوم القرآن، وإن كانت هذه العلوم تتداخل مع بعضها في عدد من المسائل التي قد تقلُّ وقد تكثر، وقد تضيق مساحة الاشتراك بينهما، وقد تتسع، ولكن كل ذلك لا يُبرّر اعتبار علم التجزئة برمّته علمًا تابعًا لعلم من تلك العلوم، بل تبقى العلاقة بينه وبينها كالعلاقة بين بعضها بعضًا في دائرة علوم القرآن الواسعة.

١٢. أوضحَت الدراسة أنَّه يُمكن حصر معايير التجزئة -إجمالًا- في التسوية الكمِّية، ومراعاة المعنى، والتمييز. ومن مجموعها نشأت مدارس التجزئة التي يمكن حصرها في اتّجاهين عريضين؛ الأول: التجزئة الكمية، والثاني: التجزئة المعنوية.

ثانيًا: التوصيات:

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث بما يأتي:

أ) اعتماد علم تجزئة القرآن الكريم؛ كأحد علومه المستقلَّة. وينبغي على المصنّفين في علوم القرآن، والمهتمّين برسم خارطتها أن يأخذوه في حسبانهم، وأن يصحّحوا النَّظَر إليه.

ب) ينبغي على المتكلّمين في بعض قضايا التجزئة أن يراعوا أنَّه علمٌ مستقلٌّ له حيثيته المباينة للعلوم وثيقة الصلة به، فلا يغترّ بهذا التقارب والتداخل؛ حتى يتمكّن من معالجة القضايا المطروحة معالجة منهجيّة مستقيمة.

ج) اهتمام المقرئين بعلم تجزئة القرآن الكريم، والتعامل معه على أنَّه أحد العلوم التي ينبغي على المقرئ تحصيل الكفاية فيها، كما يحسن أن يُبيّنوا لطلابهم طريقة السلف في التحزيب، ودواعي التجزئة بتقطيع السور، وتاريخ التجزئة المشهورة، والاعتراضات عليها، وكيف يتغلّبون عليها بتخيُّر مواضع الابتداء والقطع المناسبة حتى لو خالفت مواضع التجزئة القائمة المعلَّمة في المصاحف العامّة، ويراجعون معهم مواضع التجزئة القائمة موضعًا موضعًا بقدر الإمكان ويقوِّمون مناسبتها وصلاحيتها للقطع قبلها والابتداء بها. وهذا

أمرٌ ميسورٌ وعلمٌ نافعٌ يستفيد منه الطلاب كثيرًا، وذلك مجرَّب ولله الحمدُ والمنّة.

د) استظهار العاملين في مجال تحفيظ القرآن الكريم أنَّ علم التجزئة وثيق الصلة جِدًّا بعلم التحفيظ، بل لعلَّه أقرب العلوم إليه؛ ولذا ينبغي عليهم الاهتمام بتدريب مُعلِّمي القرآن الكريم على مهارات التجزئة. ويحسن أن يوضع فيه مقرَّر تعليميٌّ مختصر يكون عمدةً في تدريسه.

هـ) اهتمام عموم المسلمين بتحصيل ما يلزمهم من مُهمَّات هذا العلم التي لا يسع المسلمَ -وخصوصًا أئمة المساجد- الجهلُ بها.

و) من **الموضوعات المقترحة** التي يمكن أن يُعالجها الباحثون المختصون بعلم التجزئة[(١)]:

١. المرويات المرفوعة والموقوفة في التحزيب والتجزئة؛ تحقيق ودراسة.

٢. مرويات التجزئة في عصر التابعين؛ تقويم ودراسة.

٣. روايات تحديد أجزاء القرآن على الكسور المشهورة؛ دراسة موازنة.

---

(١) على أنَّ بعضها قد تناولته الدراسات السابقة، وإن كان ما يزال -في تقدير الباحث- بحاجة إلى تدقيق وتعميق.

٤. أصناف القرآن؛ تحقيق ودراسة.

٥. تجريد المصحف: المعنى والآثار ذات الصلة بتجزئة القرآن.

٦. تاريخ تطوُّر التجزئة من خلال المصاحف المخطوطة.

٧. تقويم مواضع التجزئة في المصاحف المطبوعة.

٨. دراسة تقويمية لمعايير التجزئة.

٩. موازنة بين مدارس التجزئة: المعايير والمواضع والعلامات المستخدمة.

١٠. تاريخ الحركة النقدية لتجزئة القرآن الكريم ومرتكزاتها.

١١. دراسة تقويمية لمقترحات تحسين التجزئة وتطويرها.

١٢. دراسة تقويمية لمصاحف التفصيل الموضوعي اللوني.

١٣. تقويم التجزئة في المصاحف الصوتية المشهورة؛ كختمات المرتِّلين الخمسة الكبار رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ في إذاعة القرآن الكريم المصرية.

١٤. دراسة الارتباط بين طول آيات السور، وزمن ترتيلها من خلال المصاحف المرتلة لمجموعة من متقني القرّاء؛ كالحصري والمنشاوي.

١٥. دراسة موسّعة لآيات القرآن الكريم من حيث حسن الابتداء بها، والقطع عليها.

١٦. حدود المقاطع الموضوعيّة الفرعية لكل سورة من سور القرآن الكريم.

١٧. ردّ الشبهات عن التجزئة؛ كالقول بأنها بدعة، وقول بعضهم بأنَّ المجزِّئ داخلٌ في المعنِيِّينَ بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلۡقُرۡءَانَ عِضِينَ﴾[الحجر: ٩١].

١٨. التجزئة في التعليم القرآني.

١٩. التوظيف الأمثل للتجزئة المصوّرة في ضبط المحفوظات القرآنية.

٢٠. المرخَّص فيه من التجزئة لمقام التعليم القرآني.

***

وختامًا؛ فما كان من جهد فهو بحول الله تعالى ومعونته، وما كان من توفيقٍ فهو بتفضُّله وإنعامه، وما كان من خطأ أو تقصيرٍ فالإنسانُ أهلٌ لذلك. فاللهَ أسألُ أن يُنيل الأجرين، وأن يتمّ المنّة في الدَّارَيْن، والصلاة والسلام على سيّد الثَّقَلَيْن، وإخوانه الأخيار المُصطَفَيْن. والحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

- الإجزاء في معرفة الأجزاء، برهان الدين إبراهيم بن عمر الجَعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الغني مبروك الطنطاوي، نشر عالم الثقافة - المكتبة الخيرية، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ= ٢٠١٩م.

- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ.

- البستان في علوم القرآن، أبو القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البازري (ت ٧٣٨هـ)، مخطوط بمكتبة الحرم المكي.

- البيان في عدّ آي القرآن، أبو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.

- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: د. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد المرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ= ١٩٩٥م.

- التأصيل والتقعيد لأقسام الوقف والابتداء ومعاييره ومراتبه في تلاوة القرآن المجيد، لمحمود روزن.

- تجزئة القرآن وأثرها في المبنى والمعنى والحفظ، د. أحمد بن أحمد بن شرشال، دار ابن الحفصي للطباعة والنشر، ١٤٣٦هـ= ٢٠١٦م.

- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.

- تحزيب القرآن في المصادر والمصاحف، د. غانم قدوري الحمد، مجلة الأحمدية، ع(١٥)، ١٤٢٤هـ، (ص٢٥١- ٢٨٢).

- الترميز اللوني في المصاحف الشريفة بين اصطلاحات السلف ودعوى التجديد، للدكتور حسن حميتو، مطبوع ضمن بحوث ندوة طباعة المصحف بين الواقع والمأمول (ص١٤١٨- ١٤٢٠).

- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

- تقسيم سور القرآن إلى طُوَل ومئين ومثاني ومفصَّل؛ عرض ودراسة، للدكتور محمد الطاسان، منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، ع(١٩٥)، (ص٦١- ١٤٩).

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت ١١١٨هـ)، تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله.

- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

- جمال القراء وكمال الإقراء، أبو الحسن علم الدين عليّ بن محمد السَّخاويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. مروان العطيَّة - د. محسن خرابة، دار المأمون للتراث - دمشق وبيروت، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ببيروت.

- شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: غازي بن بنيدر العمري.

- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ= ١٤٩٤م.

- شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

- صفة صلاة النبي ﷺ، محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض.

- فضائل القرآن، أبو العباس جعفر بن محمد المستغفريّ (ت ٤٣٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلّوم، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، دار البشائر، بيروت، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٧م.

- الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ)، تحقيق: إدريس عزوزي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

- القراءات القرآنية: تاريخها، وثبوتها، وحُجّيتها، وأحكامها، للدكتور عبد الحليم بن محمد عبد الهادي قابة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٩.

- القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

- قوت القلوب في معاملة المحبوب ووصف طريق المريد إلى مقام التوحيد، أبو طالب محمد بن علي بن عطية المكي (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عاصم إبراهيم الكيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

- كتاب المصاحف، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: محمد بن عبده، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

- لسان العرب، أبو الفضل بن منظور (ت ٧١١هـ)، عناية وترتيب مجموعة من المحققين، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣= ٢٠٠٣م.

- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م.

- المحكم في نقط المصاحف، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.

- مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح بن أبي القاسم (ت ٤٩٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن شرشال، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، لأبي عبد الله محمد بن نصر المَرْوَزِي (ت ٢٩٤هـ)، اختصره: أحمد بن عليّ المقريزي، نشرة حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩٠م.

- المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٥م.

- مصطلح الركوع في المصاحف: مدلوله، نشأته، أقوال العلماء فيه. للدكتور عبد القيوم السندي، بحث منشور بمجلة تبيان للدراسات القرآنية، ع(٢٤)، ١٤٣٧هـ.

- مصنَّف ابن أبي شيبة = الكتاب المصنَّف في الأحاديث والآثار، أبو بكر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

- معجم علوم القرآن، لإبراهيم محمد الجَرمي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

- مقاربة تنظيرية لعلم تحفيظ القرآن الكريم، د. محمود عبد الجليل روزن، بحوث المؤتمر الثاني لتطوير الدراسات القرآنية، (٥/ ٢٤٣- ٣٣٩)، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٦هـ.

- المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٧م.

- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزُّرْقاني (ت ١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٣.

- النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٣٥هـ.

- النوادر والزيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو وآخرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.